طريق المعرفة

الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأميركية

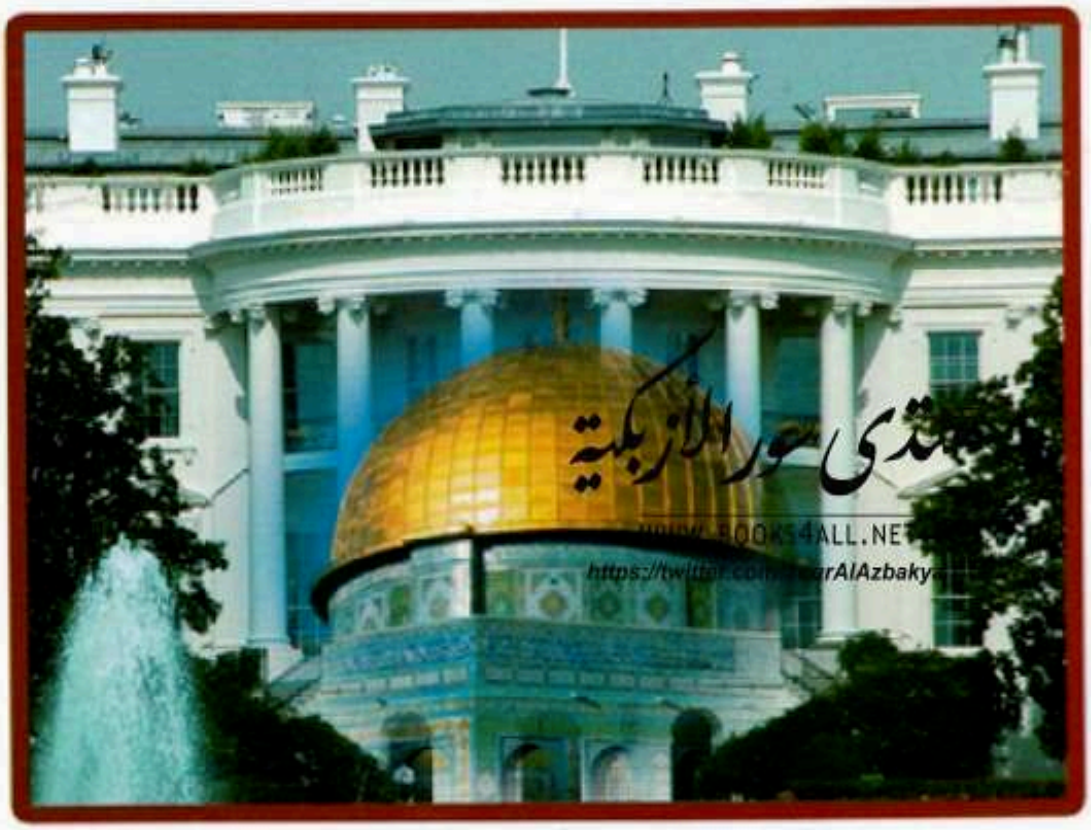

العميد الدكتور كميل حبيب

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://twitter.com/SourAlAzbakya

https://www.facebook.com/books4all.net

الشرق الأوسط وفلسطين

في الرؤية الأميركية

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

طريق المعرفة

العميد الدكتور كميل حبيب

الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأميركية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1433هـ ـ 2012 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب 113/6311

تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

majd_pub@hotmail.com

http:// www.editionmajd.com

ISBN 978-614-417-038-0

مقدمة

تعتبر القضية الفلسطينية من أكثر الأزمات الدولية تعقيداً، وأطولها زمناً، وأعظمها مأساة. وقد يلحظ المراقب لمنطقة الشرق العربي مدى تشعب التدخلات وتقاطع المصالح الدولية. ففي كل يوم تصدر مواقف عديدة عن ما يسمى عواصم القرار الدولي، حتى ليبدو للوهلة الأولى وكأن فلسطين تعني دول العالم قاطبة لإرتباطها العضوي بمسائل النفط والتجارة وسباق التسلح. وإنه لمن الصعب الإحاطة دفعة واحدة بكل ما يعني منطقة الشرق الأوسط من تدخلات سياسية وإقتصادية وعسكرية، آخذين بعين الإعتبار تبدل المواقف تبعاً لتغيّر مصالح الدول المعنية بالصراع.

القضية الفلسطينية، وإن كانت قضية إنسانية بإمتياز، فلا يمكن تجريدها عن بعدها العربي. فالمخطط الصهيوني هو

مخطط جهنمي، دمّر وقتّل وهجّر سكان الأرض الأصليين حتى حقّق أهدافه في جمع اليهود على أرض فلسطين. فالإستيطان الصهيوني يتميز عن كل مشاريع الإستيطان في العصر الحديث، بأنه إستيطان إحلالي إجلائي يحل المستوطنين محل أبناء الوطن، ليتم تبديل السكان وتبديل الهوية. وهذا النوع من الإستعمار ليس كلاسيكياً، بمعنى أنه لا يأخذ شكل جيش يقهر جيش دولة أخرى، أو يحتل أرضاً ليستغل إمكانياتها الإقتصادية والبشرية لصالح البلد الغازي وحسب، وإنما يأخذ شكل إنتقال الفائض البشري اليهودي من أوطان مختلفة إلى أرض فلسطين العربية للإستيلاء عليها وطرد سكانها الأصليين والحلول محلهم.

وعلى الرغم من هذا التوصيف الدقيق لطبيعة صراعنا مع الصهيونية، إلا أنه لا يمكننا إغفال "حرب المفاهيم" أو "حرب المصطلحات" التي شنتها ولا تزال الصهيونية بهدف العبث بطبيعة الصراع الحقيقية، ونزع الهوية العربية عن الشعب الفلسطيني، والإنتقاص من القضية كقضية عربية مركزية، وتصوير الصراع على كونه لا يعدو نزاعاً عقارياً.

لا بد، أولاً، من التمييز بين مصطلح **النزاع** Dispute و**الصراع** Conflict. فالنزاع يعني "الخلاف، أو تعارض الإتجاهات بين دولتين، أو أكثر، حول قضايا محددة. ويمكن أن

يبرز من خلال نفي إدعاءات الطرف الآخر. إنه أقل حدة من الصراع، وأقل شمولية من الإختلافات". أما الصراع فهو "تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها وإستراتيجياتها الكبرى"[1]. بمعنى أكثر وضوحاً، بعكس النزاع الذي يشير إلى وجود طرفين أو أكثر في دائرة الإختلافات والمشكلات، فإن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم. وعليه، فإن صراعنا مع الصهيونية لا يجوز تقزيمه ليصبح مجرد تنازع على الحدود أو على مساحات محدودة من الأرض، بل أنه صراع حاد بين الإرادات، كما أنه صراع على الحاضر والمستقبل. وإلا، ما معنى الأهداف الصهيونية وما حملته من عملية تلفيق مبرمجة تتعلق بالتاريخ والجغرافيا وهوية الإنسان؟ وعندما يوصف صراعنا مع الصهيونية بأنه الأكثر عمقاً، والأطول مدةً بين كل الصراعات منذ أواخر القرن التاسع عشر، فكيف نسميه نزاعاً؟، وكيف نبسّطه، أو نسطحه، أو نحاول التخفيف من وطأته وتداعياته مهما كان مآل ما يسمى بالعملية السلمية؟ لقد تميز صراعنا مع الصهيونية بأنه **صراع مصيري** يسعى الطرف الإسرائيلي المعتدي إلى إلغاء هوية الشعب

---

[1] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، بيروت: دار مجد، 2010، ص. 86.

العربي في فلسطين، وتدميرِ أمنِه القومي، ونفيهِ خارج كيانه الذاتي موضع المصادمة. وقد شكّل هذا الصراع في بعضِ جوانبه صراعاً بين الثقافة والحضارة العربية من جهة، والبربرية الصهيونية ذاتِ الإنتماء الغربي من جهة أخرى. فالممارسات الإرهابية الصهيونية المبرَّرة دينياً لها غطاؤها الإستعماري والإمبريالي أيضاً. حتى أن كل من يجرؤ على فضح الأكاذيب الصهيونية يوضع حكماً من قبل الدوائر الصهيونية والأميركية في خانة العداء للساميّة.

الإشكالية الثانية التي تواجه المحلل لطبيعة ولتطورات الصراع على ومن أجل فلسطين تكمن في أن مصطلح "الصراع العربي - الإسرائيلي" ينطوي على مغالطات عدة. مما لا شك فيه أن بعضَ الشعوب العربية قد تحملت، ولا تزال، وزر قضية فلسطين. فمن أجل فلسطين أُحتلت الجولان، وبسبب فلسطين عانى لبنان وباء حرب أهلية طاحنةٍ إحتُلّت خلالها أرضُه ودُمر إقتصاده. وبإسم فلسطين حصلت إنقلابات واكتشفت "مؤامرات" وانتهكت حقوق الإنسان العربي في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة. ولكن، ليس كل العرب إصطرعوا مع إسرائيل، ولا بعض الذين دخلوا في صراع معها أكملوا الشوطَ. ثم علينا التنبه إلى أن مفهوم الصراع لا يقتصر على المواجهة العسكرية،

وإنما يتعداها إلى المواجهات الإقتصادية والإعلامية والثقافية والتقانية. وكم جاء التقصير العربي في هذه المواجهات التي لم تحصل أو أنها جاءت محدودة أو هامشية.

إن مصطلح الصراع العربي – الإسرائيلي قد استعمل، ولا يزال لطمس حق المواطنة عن الشعب الفلسطيني والتنكر لوجوده كشعب وكوطن. من جهة أخرى، إنه لمن الخطورة بمكان إعتبار القضية الفلسطينية قضيةً تخص الفلسطينيين وحدهم، وما في ذلك من إلغاء لإرتباطها القومي كمقدمة لتصفيتها وإختزالها على كونها نزاعاً على بِقاعٍ محدودة من الأرض. وللإنصاف نشير إلى أن تراجعَ مركزية القضية الفلسطينية كقضية قومية منذ العام 1993 جاء كنتيجة مباشرة للتشدد الفلسطيني فيما يخص "القرار **الفلسطيني المستقل**". فبينما كانت تجري مفاوضات متعددة الأطراف في واشطن بُعيد مؤتمر مدريد للسلام، فوجئ العالم بالإعلان عن إتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ولا حاجة للتذكير بأن الإتصالات السرية التي أفضت إلى إتفاق أوسلو هي أسلوبٌ تفاوضي تفضله إسرائيل لاستفراد كلِ طرف عربي على حدة وإملاء شروطها عليه. هذا ما حصل فعلاً على المسار الفلسطيني بحيث إن إسرائيل نجحت في سياسة القضم

الديبلوماسي، لأن كل إتفاق بين الطرفين كان يحتاج إلى إتفاق ثان تفسيره، الأمر الذي ساعد العدو الصهيوني على التنصل مما إتفق بشأنه سابقاً. ففي إتفاق أوسلو حصلت تل أبيب على إعتراف فلسطيني بوجودها قبل أن يتحقق الإنسحاب الإسرائيلي بحسب القرارات الدولية ذات الصلة، وما في ذلك من عدم تكافؤ بحيث أن الإعتراف الفلسطيني بإسرائيل كان يفترض أن يكون النتيجة النهائية للمفاوضات وليس منطلقها.

نبقى في حرب المفاهيم لنشير إلى أن مشروع "**الشرق الأوسط الجديد**" أو "**النظام الشرق أوسطي**" يشكل إطاراً لنزع صفة المركزية عن القضية الفلسطينية، مع الإشارة إلى وجود أكثر من أزمة في الشرق الأوسط. ومن الحيوي أن نشير إلى أن الشرق الأوسط هو تعبير يدلل إلى الموقع الذي يفصل أوروبا عن الشرق الأقصى. وهناك تعريفان للشرق الأوسط: الشرق الأوسط الكبير (Maximalist view) الذي يمتد أحياناً ليشمل أثيوبيا وتركيا وافغانستان وباكستان حتى موريتانيا، أو ينكمش (Minimalist view) ليضم دول المشرق العربي ومصر والسودان ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية وتركيا وقبرص. والخطير في الأمر أن مصطلح الشرق الأوسط قد سيطر في الآونة الأخيرة في الأوساط الدولية أكثر من مصطلح المنطقة

العربية أو الشرق العربي. حتى أن منشورات الأمم المتحدة باتت هي الأخرى تشير إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معرض إشارتها الضمنية إلى المنطقة العربية[2].

فقبل **شيمون بيريس** و**كونداليزا رايس** بوقت طويل وجد **أبا إيبان** أن الشرق الأوسط منطقةٌ متعددة الثقافات والقوميات، وبأن وحدة العرب كانت قصيرة العهد طوال التاريخ، والتجزئة السياسية كانت موجودة عندهم قبل مجيء الإستعمار الأوروبي[3]. ولطالما كرّر في غير مناسبة أن العرب متعددو الأديان والثقافات، وهذا ما يبرر – حسب راي أبا إيبان – وجود إسرائيل في هذا الشرق الأوسط لتعيش مع العرب والبربر والأكراد والفرس والأتراك ومع المسلمين والمسيحيين. أما الهدف من وراء طمس مصطلح "المنطقة العربية" فهو لإبقاءِ المنطقة العربية مفككة لكبح كل الدعوات القومية التي توحدها سياسياً وثقافياً. وهذا ما يُمهد لقبول إسرائيل في الشرق الأوسط كدولة عادية تتعايش مع جيرانها.

---

[2] عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو، 2001، ص. 83-82.

[3] Abba Eban, Voice of Israel, (New York: Horizon Press, 1969), pp. 68-70.

ولتحقيق هذا الهدف، إستمرت السياسات والإستراتيجيات الإسرائيلية والأميركية. فالمشروع الصهيوني هو جزء لا يتجزأ من التشكيل الإستعماري والإستيطاني في الغرب، والذي ما كان بمقدوره أن يتحقق دون إمكانيات وطموحات وآليات الإمبريالية الغربية. فالصهيونية كحركة سياسية لها إرتباطاتها الدولية، ومادتها الأساسية هي الجماعات اليهودية المنتشرة في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية. أما هدفها الأساسي الذي نجحت في تحقيقه بنسبةٍ عاليةٍ هو إقامة الدولة اليهودية التي شكلت فلسطين قاعدتها لا حدودها، لأن حدودها هي داخل إطار التصور الديني الصهيوني من الفرات إلى النيل.

أما الترجمة الأميركية لتوفير الغطاء الاستعماري لاسرائيل والنظر إلى فلسطين كقضية شرق أوسطية فتكمن على النحو التالي:

1. موافقة إسرائيل على كل ما تقوم به.
2. إتخاذ موقف معاد تجاه أي طرف معادٍ لإسرائيل.
3. تحديد علاقة الولايات المتحدة مع دول العالم في ضوء علاقة تلك الدول مع إسرائيل.

وبناء على ما تقدم، يستعرض هذا الكتاب المحاولات الأميركية الحثيثة لتفريغ قضية الشعب العربي في فلسطين من بعديها الوطني والقومي؛ ويتم ذلك عبر إما تحويل الفلسطينيين إلى "هنود حمر" أو تصويرهم كمجموعة إرهابيين. ولا حاجة للتذكير أن تلك المحاولات الأميركية قد أنتجت تجذيراً عميقاً للتحالف الأميركي - الإسرائيلي على كل الأصعدة الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية لدرجة غدت معها إسرائيل "كحاملة طائرات أميركية" أو "الولاية الحادية والخمسين" في الإتحاد الفدرالي الأميركي.

أميركا وفلسطين
تعدد المشاريع وأحادية الهدف

تاريخياً، تماهى موقف الولايات المتحدة تجاه فلسطين مع الهدف الصهيوني (1897) الذي رمى إلى إنشاء وطن لليهود في "أرض الميعاد" كما تماهى مع كل المشاريع والقرارات الدولية ذات الصلة والتي لم تكن لتأتي على ذكر فلسطين ،حتى بالإسم، أو لم تكن لتشير إلى الشعب العربي الفلسطيني في أدبياتها الرسمية وغير الرسمية. فإتفاقية **سايكس - بيكو** (1916) التي قسّمت بلاد الشام إلى دويلات تفصل فيما بينها حدود مصطنعة، منحت الحق لبريطانيا بالإستيلاء على ميناءي عكا وحيفا على أن يخضع " الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية". من جهته، فإن **وعد بلفور** (1917) الذي جاء على شكل رسالة بعث بها وزير خارجية جلالة الملك البريطاني إلى اللورد روتشيلد، أشار فيها إلى الفلسطينيين العرب "بالطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين".

لقد جاءت موافقة عصبة الأمم (1924) على إتفاقية **سان ريمو** (1920) لتكرس الإنتداب البريطاني على فلسطين بهدف تأسيس "**وطن قومي لليهود**" هناك، دون التعرض "للحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية". أما اللجان الملكية البريطانية فلم تأخذ بعين الإعتبار رأي الأكثرية الفلسطينية العربية في كل مشاريعها المشبوهة. فلجنة Peel (1938) إقترحت تقسيم فلسطين إلى دولة "**عربية**" وأخرى "**يهودية**" بحكم ذاتي وذات سيادة ضمن الإمبراطورية البريطانية. أما مشروع اللورد **Morrison** (1946) فقد إقترح هو الآخر تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: عربية، يهودية، القدس، والنقب. تجدر الإشارة إلى أن زعماء الحركة الصهيونية رفضوا مشروع Morrison لاعتبارهم المساحةَ المخصصة لمقاطعتهم صغيرة جداً. وفي نفس السياق نشير إلى مشروع **الكونت برنادوت** (1948) الذي إقترح إنشاء إتحاد من عضوين أحدهما عربي والآخر يهودي ضمن حدود الإنتداب البريطاني.

وفي الختام، في 29 تشرين الثاني 1947 أقرّت الجمعيةُ العامةُ للأمم المتحدة توصية لجنتها الخاصة لتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، ووضعاً خاصاً للقدس، ووحدةً إقتصاديةً بين الدولتين. ومع إعلان **ديفيد بن غوريون** قيام "دولة إسرائيل"

في 15 أيار 1948، تكون الحركة الصهيونية قد حققت أهدافها من خلال الربط بين وعد يهوه التوراتي ووعد بلفور السياسي، ليبدأ بعد ذلك مسلسل تصفية القضية الفلسطينية بالكامل.

وفي عام 1948، اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حمل الرقم 194 أشار إلى حق عودة **"اللاجئين"** الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، دون الإشارة إلى حقهم كشعب فلسطيني في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة. كما لم تتم الإشارة إلى ذلك في قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. **فالقرار 242** (1967) أكّد الحاجة إلى "تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين"، أما **القرار 338** (1973) فقد إكتفى بدعوة الأطراف المشتركة في القتال (حرب تشرين) إلى تنفيذ القرار 242 بجميع مندرجاته دون أي إشارة إلى قضية العرب المركزية – فلسطين التي كانت السبب المباشر وراء إندلاع تلك الحرب.

وبالعودة إلى المواقف الرسمية الأميركية التي سبقت قيام إسرائيل، نشير إلى أنه لم يصدر منذ تقرير لجنة **كينغ - كراين** (1919) التي شكّلها الرئيس **وودرو ولسون** بغرض الإطلاع عن كثب على رغبات السكان وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير

للشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية؛ لم يصدر عن واشنطن أي موقف مؤيد للحق العربي في فلسطين. ولا بأس من التذكير إلى أن لجنة كينغ - كراين إعتبرت أن "حجة اليهود أن لهم حقاً في فلسطين يقوم على أساس إحتلالهم لها منذ الفي سنة ليست قوية ولا تستحق النظرة الجدية"[4]. لكن تقرير اللجنة بقي طي الكتمان ولم ينشر إلا بعد ثلاث سنوات على وضعه، كما أن الرئيس ولسون لم يعتبره ملزماً لإدارته. وعلى عكس ذلك تماماً، فالرئيس ولسون نفسه كان قد بعث برسالة إلى الحاخام استيفن وايز، رحّب فيها بالتقدم الذي أحرزته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وفي البلدان الحليفة منذ صدور وعد بلفور"[5].

بعد ذلك توالتِ المواقف الأميركية المؤيدة للحركة الصهيونية، وكان أبرزها رفض واشنطن للكتاب الأبيض البريطاني الثالث (1939). وكان الكتاب المذكور قد حدد الهجرة

---

(4) W. Laqueur and B. Rubin, (eds.), The Israel – Arab Reader, (New York: Penguin Books 1984), pp. 23-31.

(5) S.L. Spiegel, The Other Arab – Israeli Conflict, (Chicago: The University of Chicago Press, 1985), p.11.

اليهودية بدخول خمس وسبعين ألف يهودي خلال خمس سنوات على أن لا يدخل يهوديٌ واحدٌ إلى فلسطين بعد هذا العدد، إلا بموافقة العرب ورضاهم وإبقاء اليهود بنسبة ثلث سكان فلسطين، اي في وضع الأقلية[6].

بعد ذلك، تطور الموقف الأميركي المعادي للقضية العربية، وبشكل دراماتيكي، على إثر إنعقاد **مؤتمر بلتيمور الصهيوني** في نيويورك في الفترة ما بين 9 – 11 أيار 1942 واتخذَ قراراً دعا فيه إلى "تحقيق الهدف النهائي لوعد آرثر بلفور وصك الإنتداب، وهو الإعتراف بعلاقة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين..." كما أعلن المؤتمر، وفي إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة، أن "نظام العالم الجديد الذي لا يمكن إنشاؤه على أساس السلام والعدالة والمساواة ما لم تُحل مشكلة التشرد اليهودي حلاً نهائياً"[7]. وفي نفس العام أصدر الكونغرس الأميركي مذكرة في الذكرى الخامسة والعشرين لوعد بلفور تؤيد الوطن القومي اليهودي في فلسطين. كما برّر الكونغرس

---

[6] جمال قدورة، القضية الفلسطينية ولجان التحقيق: 1937 – 1947، بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1993، ص. 92.

[7] W. Laqueur and B. Rubin, (eds.), The Israel – Arab Reader, pp.77-79.

في جلسته بتاريخ 16 كانون الأول 1945 سياسة الرئيس **هاري ترومان** معلناً :"ان الولايات المتحدة تحبذ انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لأن اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة في أوروبا أوضح الحاجة إلى وطن لهم...وأن تدفق اليهود إلى فلسطين قد أدى إلى تحسين أحوالها..."[8].

إذن، وعلى رغم التفهم الذي أبداه الرئيس **فرنكلين روزفلت** للمطالب العربية، فقد إنحاز الرئيس ترومان بشكل كامل لصالح الصهاينة، وطلب من الحكومة البريطانية إصدار مئة ألف وثيقة هجرة لتسهيل دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين[9]. كما أيّد الرئيس ترومان قرار التقسيم، واعترف بوجود إسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها، وطلب من مكتب الموازنة زيادة المساعدات الإقتصادية لتل أبيب عام 1953 من 25 مليون دولار إلى 80 مليون دولار[10].

وهكذا التقت الإستراتيجيتان الأوروبية والأميركية في تأييد قيام إسرائيل وتجزئة الوطن العربي. وكدلالة أخيرة على

---

(8) University D. Schoenbau, The United States and the State of Israel, (Oxford: Oxford Press, 1993), p.42.

(9) S.L. Spiegel, The Other Arab – Israeli Conflict , p. 21.

(10) المصدر نفسه، ص. 45.

ذلك، نشير إلى البيان الثلاثي الأميركي – البريطاني – الفرنسي الذي صدر في أيار 1950، ليتحدث عن تعزيز السلام في الشرق الأوسط، مع إشارته إلى وجود أكثر من نقطة ساخنة في تلك المنطقة من العالم. والسلام، بحسب البيان المذكور، لن يتعزز إلا بإيجاد نمط من العلاقات السلمية بين إسرائيل وجيرانها العرب (دون أي ذكر للشعب الفلسطيني) وبرعاية غربية[11]. هذه الدعوة الثلاثية يعتبرها **عدنان السيد حسين** "بمثابة القاعدة الأولى لأي نظام إقليمي، ونعني بها القاعدة الأمنية"[12].

إن قرارات عصبة الأمم والأمم المتحدة بشأن فلسطين عكست موازين القوى الدولية التي إنبثقت عن الحربين العالميتين، ومنحت من لا حق له بواسطة من لا يملك، لتنشأ إسرائيل في قلب العالم العربي بين قسميه الآسيوي والإفريقي، أو بين متحديه المشرقي والمغربي، كمقدمة للقضاء على فكرة الوحدة العربية أولاً، ثم العمل على تفتيت المفتت إلى دويلات طائفية ومذهبية لشرعنة وجود إسرائيل كدولة لليهود فقط.

---

[11] مذكرات محمود رياض. 1948 -1978 البحث عن السلام...والصراع في الشرق الأوسط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1985، ص. 17.

[12] عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ص. 84 .

الولاية الحادية والخمسون في الإتحاد

تشكل إسرائيل كياناً إستعمارياً إستيطانياً عنصرياً توسعياً زرع بالقوة والعنف على حساب أصحاب الأرض الأصليين. والمشروع الصهيوني برمته يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التشكيل الإستعماري الإستيطاني في الغرب، والذي ما كان بمقدوره أن يتحقق دون إمكانيات وطموحات وآليات الإمبريالية الغربية. وذكر هرتزل بشيء من التفصيل الثمن الذي سيدفعه اليهود للدول الرأسمالية: "إن أهم منافع الصهيونية أنها ستحول المادة البشرية اليهودية إلى عملاء للدولة الغربية مانحة السيادة". وسوف يكون لهذا الحل، برأي هرتزل، تأثير في العالم المتحضر (الغربي) بأسره " فيقام هناك (في فلسطين) جدار أو سياج للحضارة في وجه الهمجية"[13]. فما هي العوامل التي ساهمت في تطوير العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة حتى أصبحت ذات طبيعة إستثنائية؟

---

[13] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس، القاهرة. دار الشروق، 1999، ص. 234.

أ - العامل الديني:

إن فكرة الدولة اليهودية تستنبط عطفاً وتأييداً عند الشعب الأميركي. فإسرائيل الحديثة لا يُنظر إليها من قِبل المذاهب البروتستانتية الأميركية على كونها دولة جديدة، بل هي إمتداد لدولة قديمة ولدراما قديمة تتداخل فيها شؤون الله والإنسان معاً. الحقيقة أنّ تمسك البروتستانتية بالتفسير الحرفي "للكلمة المقدسة" قد فتح الباب أمامها لتهويد المسيحية. وما سهّل هذا الأمر وأضفى عليه تصديقاً رسمياً هو قبول آباء الكنيسة بالجمع بين كتابات اليهود الدينية والعهد الجديد. وعليه، لم تعد إسرائيل تُذكر في التفسيرات البروتستانتية بمعناها الروحي، بل إسرائيل "المنحدرة من صلب يعقوب. والإدراك نفسه يجب أن ينسحب على مسألة عودتهم (أي اليهود) إلى أرضهم وأملاكهم القديمة وتمكينهم من دحر أعدائهم"[14].

ويؤمن البروتستانت الأميركيون بأن إقامة دولة إسرائيل وعودة اليهود إليها كمقدمة لا بد منها قبل حصول المجيء الثاني للمسيح وتأسيس مملكته في القدس. وبالتالي، فإن خلاص أميركا

---

[14] شفيق مقار، المسيحية والتوراة، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1992، ص. 93.

مرتبط بتحقيق النبوءة التوراتية ووعد يهوه لليهود بأرض فلسطين. في هذا السياق يعتبر **وليم بلاكستون** مؤلف كتاب " *المسيح آتٍ*" أهم شخصية أميركية روجت على نطاق واسع للصيغة السياسية من "الصهيونية المسيحية". وقد نظّم أول مساعي اللوبي الأميركي المؤيد إنشاء دولة يهودية في فلسطين سنة 1888. وتمخضت زيارة بلاكستون إلى الأراضي المقدسة عن الشعار الذي استعملته الصهيونية اليهودية بعد ذلك. فقد قال بلاكستون "الشذوذ المتمثل في أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضاً بغير شعب بدلاً من أن تعطى لشعب بغير أرض"[15].

بعد ذلك، أي في عام 1891، قدّم بلاكستون "عريضة" للرئيس الأميركي **هاريسون** جمع فيها توقيعات 413 من كبار المسيحيين الأميركيين البارزين، طالبه فيها بالعمل على "إعادة فلسطين الآن لليهود"[16]. وبعمله هذا يكون بلاكستون قد أعرب عن إعتقاد راسخ بأن " قيام أميركا بعمل الرب يهوه على الأرض بإنشائها دولة إسرائيل وتأمين بقائها هو السبب في ما تتمتع به أميركا من قوة ومنعة ووفرة"[17].

---

[15] المصدر نفسه، ص. 153.

[16] المصدر نفسه، ص. 152.

[17] المصدر نفسه، ص. 155.

لقد فتحت البروتستانتية الأبواب على مصراعيها أمام تيار متعاظم من التهويد، لا للمسيحية كديانة فحسب، بل ولكل العقل الأميركي. فالعامل الديني جعل الصهيونية تسكن البيت الأبيض حتى قبل ظهور الصهيونية اليهودية بوقت طويل. ولتبيان صحة هذه المقولة نذكر المعطيات التاريخية التالية:

1. إحتواء الخاتم الرسمي لدولة الولايات المتحدة على نجمة داود السداسية.

2. تسمية القادة الأميركيين لدولتهم وقت إنشائها بـــ "أورشليم الجديدة" .

3. إضطلاع الرؤساء الأميركيين بأدوار هامة في مجال خدمة يهود الولايات المتحدة ومصالح اليهود في كل مكان. والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

- حث الرئيس جورج واشنطن جيشه سنة 1777 على "أن يرقوا إلى المستويات الرفيعة التي كانت لجيش بني إسرائيل العظيم".

- أعلن جون آدمز (1797-1801)، الرئيس الثاني للولايات المتحدة، عن رغبته الصادقة في أن يعود اليهود إلى أرض يهوذا كأمة مستقلة، "لأنني أؤمن أن

خيرة رجال الأمة اليهودية وأعظمهم استنارة قد أسهموا في تحسين فلسفة العصر".

- إعتبر الرئيس ليندون جونسون ديانته المسيحية مشتقة من اليهودية.
- تأكيد الرئيس جون كيندي أن يهوه هو الذي يحرس الولايات المتحدة ويحميها لا الجيوش أو الأساطيل.
- إعلان الرئيس جيمي كارتر بأن إسرائيل هي "باب المجيء الثاني للمسيح"[18].

ب - العامل السياسي:

والمقصود بالعامل السياسي الدور الذي يلعبه اليهود الأميركيون داخل المجتمع وفي السياسة الأميركية. **فاللوبي الصهيوني** يُعتبر المنظمة الأكثر تأثيراً في العاصمة الأميركية. فهذه المنظمة تمنح المساعدات المالية لدولة إسرائيل، وتنظم القوى اليهوديةَ في كل الولايات المتحدة لدعم المرشحين الأكثر إستعداداً لتأييد سياسات تل أبيب، وتتبنى مشاريع ثقافية وتربوية

---

[18] المصدر نفسه، ص. 117 -118 و 161 -163.

وإعلامية تؤدي إلى تأسيس نوع من الوجود الأميركي في الحياة الإسرائيلية.

تشير كلمة "لوبي"، بالمنعى الضيق للكلمة، إلى جماعات الضغط التي تسجل نفسها رسمياً باعتبارها كذلك. لكنها، بالمعنى العام، تشير إلى مجموعة من المنظمات والهيئات وجماعات المصالح والإتجاهات السياسية التي قد لا تكون مسجلةً بشكل رسمي، ولكنها تمارس الضغط على الحكامِ وصناعِ القرار.

أما عبارة **"اللوبي اليهودي والصهيوني"** في الأدبيات السياسية الأميركية فتشير إلى معنيين إثنين:

1. **اللوبي الصهيوني بالمعنى المحدد:** تشير كلمة لوبي في هذا السياق إلى لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية – الأميركية (AIPAC)، وهي من أهم جماعات الضغط. ومهمتها، كما يدل إسمها، الضغط على المشرّعين الأميركيين لتأييد الدولة الصهيونية. ويتم بعدة سبل، ومن بينها تجميع الطاقات المختلفة للجمعيات اليهودية والصهيونية وتوجيه حكومتها في إتجاه سياسات وأهداف محددة تخدم قادة إسرائيل. كما أن اللوبي يحاول أيضاً أن يحوّل قوة الأثرياء من أعضاء الجماعات اليهودية إلى أداة ضغط على صنّاع القرار في

واشنطن، فيلوح بالمساعدات والأصوات التي يمكن أن يحصل المشرع عليها إن هو ساند الدولة الصهيونية والتي سيفقدها لا محالةَ إن لم يفعل.

2. **اللوبي الصهيوني بالمعنى العام الشائع للكلمة:** وهو إطار تنظيمي عام يعمل داخله عدد من الجمعيات والتنظيمات والهيئات اليهودية والصهيونية تتسق فيما بينها، من أهمها: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى، والمؤتمر اليهودي العالمي، واللجنة اليهودية الأميركية، والمؤتمر اليهودي الأميركي، والمجلس الإستشاري القومي لعلاقات الجماعات اليهودية. وهناك أيضاً عدد من الجماعات الصهيونية التي تسعى إلى كسب تعاطف الرأي العام الأميركي مع إسرائيل، والتي ظهرت في بداية الأمر من أجل السعي لإنشاء دولة إسرائيل ثم تأييدها بعد ذلك. ومن هذه المنظمات: المنظمة الصهيونية لأميركا، والتحالف العمالي الصهيوني، والهاداسا، ومنظمة النساء الصهاينة في أميركا. وتعمل هذه الجماعات على كسب الرأي العام عن طريق مشروعات متعددة تتراوح بين إنشاء المدارس التي تعلّم العبرية وإنشاء المستشفيات وإنتاج الأفلام الموالية لإسرائيل وتمويل رحلات الباحثين السياسيين الأميركيين إلى إسرائيل.

لا يعمل اللوبي الصهيوني بشكل مستقل عن الحركة الصهيونية وإنما ينسق معها. وعندما يُثار موضوع مهم، فإن قادةَ مؤتمر الرؤساء ولجنة الشؤون العامة يحتفظون باتصال وثيق مع القادة الإسرائيليين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللوبي الصهيوني يضم في صفوفه عناصر غير يهودية أيضاً، منها: أصحاب المصالح الإقتصادية، والمحافظون الذين يرون في إسرائيل قاعدةً للحضارة الغربية ولمصالحها. كما يضم جماعات الأصوليين البروتستانت الذين يرون في دولة إسرائيل إحدى بشائر الخلاص.

ولا يستطيع أي باحث أن ينكر قوة اللوبي الذاتية التي يمكن تلخيص مصادرها فيما يلي:

1. يستند اللوبي الصهيوني إلى قاعدة واسعة من أعضاء الجماعة اليهودية.
2. توجد بين هؤلاء الناخبين نسبة عالية من الأثرياء يقدّر أنهم يتبرعون بأكثر من نصف مجموع الهبات الكبرى للحملة الإنتخابية للحزب الديمقراطي.
3. إزدادت أهمية هؤلاء الناخبين بعد الزيادة الهائلة في كلفة الحملات الإنتخابية.

4. إرتفاع المستوى التعليمي لأعضاء الجماعات اليهودية.

5. يوجد عدد كبير من المثقفين الأميركيين اليهود الذين أصبحوا جزءاً من النخبة الحاكمة.

6. التنظيم الدقيق للجماعة اليهودية.

7. ساعد نظام الإنتخابات في الولايات المتحدة على أن يلعب اليهود دوراً ملحوظاً في الإنتخابات بسب تمركزهم في بعض أهم الولايات التي تقرر مصير الإنتخابات الأميركية (نيويورك، كاليفورنيا، فلوريدا).

8. لا يهتم الناخب الأميركي كثيراً بقضايا السياسة الخارجية ولا يفهمها كثيراً، وإن أقلية مثل الجماعة اليهودية عندها هذا الإهتمام بإسرائيل وسياسة الولايات المتحدة تجاهها، يمكنها أن تمارس نفوذاً كبيراً في تحديد السياسة الخارجية الأميركية.

إن أعضاء الجماعة اليهودية يلعبون دوراً متميزاً داخل المؤسسات الأميركية لصنع القرار. وقد تزايد عدد اليهود في إدارة الرئيس **بيل كلينتون** (1992) وبخاصة في المراكز الحساسة مثل وزير الخارجية ووزير الدفاع وعضوية مجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من أن اليهود لا يشكلون سوى

2.4% من مجموع الناخبين الأميركيين، فإن ثمة عوامل تجعل قوتهم الإنتخابية وتأثيراتهم تفوق بكثير عددهم الفعلي:

1. اليهود من أكثر الأقليات تركيزاً في المدن.
2. يتركز اليهود في بعض الولايات التي تلعب دوراً حاسماً في إنتخابات الرئاسة، وهذا ما يجعل أهميتهم كجماعة ضغط تتزايد باستمرار.
3. يلاحظ أن أعضاء الجماعات اليهودية يتمتعون بأعلى مستوى تعليمي في الولايات المتحدة.
4. يلاحظ أن أعضاء الجماعات اليهودية نشطاء سياسياً ويشتركون في معظم الحركات السياسية.
5. تعد الجماعة اليهودية من أكثر الأقليات ثراء في العالم.
6. تضم الجماعة اليهودية عدداً كبيراً من كبار المثقفين والفنانين ورجال السياسة.

وأخيراً، لا بد من تسليط الضوء على طبيعة ودور كل من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية – الأميركية واللجنة الإسرائيلية – الأميركية للشؤون العامة لما لهاتين المنظمتين من تأثير على صنع القرار الأميركي تجاه إسرائيل.

أ - مؤتمر الرؤساء: منظمة يهودية – أميركية تضم هيئة تمثيلية لـــ 37 منظمة يهودية أميركية تمثل وجهة نظر هذه المنظمات بشأن المسائل الخاصة بإسرائيل وبغيرها من القضايا الدولية. وهي تنشط داخل الأوساط السياسية الأميركية من أجل تحقيق الأهداف الصهيونية. ويعمل المؤتمر على تحقيق عدد من الوظائف والمهام الأساسية التالية:

1. التنسيق بين مواقف أعضاء الجماعة اليهودية في العالم.
2. التخلص من الخلافات بين أعضاء الجماعة اليهودية تجاه موقفهم من إسرائيل.
3. يقوم المؤتمر بتفسير موقف الجماعة اليهودية وتبليغه إلى كل من الحكومة الأميركية وصانعي السياسة ووسائل الإعلام والهيئات الدولية.
4. يقوم المؤتمر بدور المفسّر للأراء الإسرائيلية لدى الحكومة الأميركية.
5. يركز المؤتمر على نشر وشرح وجهة نظر مفادها أن أمن وقوة إسرائيل يمثل مصلحة كبرى للسياسة والإستراتيجية الأميركية.

أخيراً، من المنظمات المنتمية للمؤتمر الأميركي لرؤساء المنظمات اليهودية الكبرى نذكر:

- المؤتمر اليهودي الأميركي.
- مجلس الإتحاد الأميركي لعمال إسرائيل.
- الإتحاد الصهيوني الأميركي.
- هاداساه (منظمة نسائية صهيونية أميركية)
- الصندوق القومي اليهودي.
- المؤسسة اليهودية لإعادة الإعمار.

ب - اللجنة الإسرائيلية - الأميركية للشؤون العامة (AIPAC): تأسست هذه المنظمة عام 1954 بغرض التأثير في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط بحيث تتفق هذه السياسة مع المصالح الإسرائيلية. وهذه المنظمة مسجلة كجماعة ضغط (لوبي) رسمية للقيام بمهمة الدعاية لدعم إسرائيل بإسم الطائفة اليهودية الأميركية، وهي في تقدير البعض من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة ومن أكثرها تأثيراً على الإطلاق.

بالنسبة لآليات عملها داخل الكونغرس، تقوم اللجنة بالمهمات التالية:

1. تقدم تقريراً لكل عضو في الكونغرس عن كيفية التصويت لصالح إسرائيل.

2. تزود الأعضاء بالبيانات والوثائق الخاصة بالمواضيع التي تعرض على الكونغرس والتي تهم إسرائيل وتدعم وجهة نظرها.

3. تقوم بالتودد إلى معاوني أعضاء الكونغرس عبر المكالمات الهاتفية والزيارات الشخصية.

4. تساهم في تمويل الحملات الإنتخابية لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الملتزمين بالتصويت وفقاً لتعليمات اللوبي الصهيوني.

5. تنشر اللجنة تقرير الشرق الأدنى (Near East Report) والذي يعتبر من أكثر النشرات نفوذاً بين أعضاء الكونغرس فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

أخيراً، يجري تمويل AIPAC عن طريق الرسوم التي يدفعها الأعضاء (44 ألف عضو) والهبات. واللجنة بوصفها لوبي، يتعين عليها أن تقدم تقارير مالية فصلية كل ثلاثة أشهر إلى وزير الخارجية وإلى رئيس مجلس النواب. أما نصيب رئيس اللجنة فيشغله رجل ثري ذو نفوذ[19].

---

[19] حول دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس،

ج - العامل الإعلامي: إن العطف الذي تلقاه إسرائيل داخل المجتمع الأميركي قد تعاظم شأنه بسبب الحملات الدعائية التي تقوم بها إسرائيل لتلميع صورتها على المستوى الدولي. فوزارة الخارجية الإسرائيلية تنشر كل عام مئات الدراسات والمقالات في المجلات والصحف الأميركية. وهي تشرف أيضاً على إنتاج العديد من البرامج الإذاعية وتوزعها على حوالي 350 محطة إذاعية في طول الولايات المتحدة وعرضها. وفي كل عام تدعو وزارة الخارجية الإسرائيلية حوالي 500 مثقف أمريكي من صانعي الرأي العام إلى زيارة الأراضي المقدسة والكتابة عنها بعد عودتهم إلى ديارهم[20]. ولقد أثّرت هذه العوامل على إنشاء نوع من الرباط العضوي بين واشنطن وتل أبيب. فمع بداية الثمانينات أضحت الولايات المتحدة الدولة الأولى في تقديم المساعـــدات العسكريـــة والإقتصاديـــة والدعـــم السياسي لدولة إسرائيل.

ص. 343 -377، انظر ايضاً بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، ط 18، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2009.

(20) T. Friedman, From Beirut To Jersalem, (New York: Farah Straus Giroux, 1989), p.44.

يلاحظ أن المستثمرين من أعضاء الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة هم من العناصر الرائدة في مجال الصحافة. وتمتلك دار **صمويل نيوهاوس** للنشر واحدة من أكبر الشبكات الإعلامية في الولايات المتحدة وتضم المجلات والصحف ودور النشر ومحطات الإذاعة والتلفزيون. وتعتبر عائلات سولزبيرجر وأنبرج وبوليتزر من العائلات الرائدة أيضاً في مجال النشر الصحفي. ورغم أن 3.1% فقط من الجرائد الأميركية مملوكة لأفراد أو أسر يهودية، إلا أن أكثر هذه الجرائد والمجلات أهمية وانتشاراً مملوكة لأعضاء الجماعة اليهودية. ومن أهم الإصدارات نذكر:

1. Daily News Bulletin
2. Jewish Forward
3. Morning Freiheit
4. Jewish Press
5. Jewish Week
6. Commentary
7. Present Tense
8. American Jewish Year Book

9. Moment

10. Congress Monthly

11. Judaism

12. Jewish Heritage

13. Near East Report

وللتيارات الدينية المختلفة داخل الجماعة اليهودية إصداراتها الشهرية الخاصة. ومن أهم دور النشر اليهودية دار Herzl في نيويورك، وJewish Publication Society في فيلادلفيا، وشركة Bloch للنشر، وكتب Schoken.

وللتأكيد على قوة الإعلام الصهيوني في أميركا، يذكر بول فندلي أن عضو الكونغرس لا يسمع في العادة غير وجهة النظر الإسرائيلية. "وإذا ما أراد ذاك العضو الإستماع إلى وجهة النظر العربية،" يضيف فندلي، "وجد صعوبة في العثور على متحدث عربي يشرحها له"[21].

وعندما أظهر فندلي، العضو في مجلس النواب الأميركي عن ولاية ايلنيوي، تعاطفاً محدوداً تجاه القضية العربية، تم

---

[21] بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، ط 18، ص. 16.

الحرب الباردة!!... الساخنة في إطار فلسطين

العلاقة بين أميركا وإسرائيل تدور أيضاً في إطار المصالح الإستراتيجية الثابتة التي تشكلت داخل الحضارة الغربية قبل ظهور الجماعات اليهودية كقوة سياسية فاعلة في الغرب. وهناك من يعتقد أن الغرب قد عرف مصلحته الإستراتيجية في الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر، والتي تشكلت من العناصر التالية:

أ- توفر المواد الخام الرخيصة ومجالات الإستثمار الهائلة والسوق الإستهلاكي الكبير.

ب- خطورة وأهمية الشرق الأوسط لأمن الغرب إن لم يتحكم فيه.

ج- إعتبار المنطقة مداً جغرافياً رحباً مجرداً من التاريخ، تقطنه قبائل وأقليات تدين بديانات مختلفة لا يربطها رابط حضاري أو اجتماعي.

هذا المفهوم الغربي لعالمنا العربي يتفق تمام الإتفاق مع المفهوم الصهيوني. فالصهاينة يشيرون إلى فلسطين باعتبارها "أرضاً بلا شعب" وفي ذلك إلغاء لكل تاريخها العريق. أضف إلى ذلك أن الصهيونية في نهاية الأمر وليدة التراث الفكري الإستعماري الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي أداته في المنطقة. من هنا نفهم الدعم الغربي الحاسم للمشروع الصهيوني كوسيلة للدفاع عن أمن ومصالح الغرب في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

هذا هو السر الحقيقي للنجاح الصهيوني في الولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً. فهو يعود إلى أن "صهيون الجديدة" جزء من التشكيل الإستعماري الغربي. وهذا ما يفسر عدم ظهور الصهيونية بين يهود اليمن وإنما ظهرت بين يهود العالم الغربي. هذا التقاطع في المصالح أدركه القادة الإسرائيليون الذين لا يكفون عن الحديث عن أهمية دولتهم كقاعدة عسكرية وحضارية وأمنية للغرب، وإنها، علاوة على ذلك، قاعدة رخيصة، أرخص بكثير من 10 حاملات طائرات تبلغ تكاليفها 50 مليار دولار، كانت واشنطن ستضطر لبنائها وإرسالها إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لحماية مصالحها هناك.

شهدت فترة الحرب الباردة العديد من الجولات من الصراع بين إسرائيل وبعض الشعوب والدول العربية. ولقد أدّت هذه الصراعات إلى زيادة مساحة الإحتلال الإسرائيلي عما قدّر لتل أبيب في قرار التقسيم، واختفاء فلسطين عن الخارطة، وبـــروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. والواقـــع أن جميـــع الإنتصارات التي حققتها الصهيونية في حروبها مع العرب في النصف الثاني من القرن العشرين، إنما تحققت بفعل ما تلقته من دعم من القوى العالمية الكبرى. الحقيقة أن انتصارات إسرائيل العسكرية تعكس مقولة بن غوريون الذي أوصى القادة الإسرائيليين قائلاً: "إذا كنتم تريدون إتباع سياسة تؤدي إلى الحرب، فمن الأهمية الإعتماد على دولة كبرى"[23]. في الواقع، نَعِمَت إسرائيل بتأييد ودعم الدول الكبرى إبّان كل حروبها مع العرب. ففي عام 1948 تم الإعتراف بوضع إسرائيل من قِبَل واشنطن وموسكو. وتكرر هذا الأمر عام 1956 عندما نسّقت تل أبيب حملتها العسكرية على السويس مع كل من لندن وباريس. ولقد علّق موشي دايان على تلك الحرب بقوله: "إن حملة السويس لم تكن لتبدأ لولا التعاون الثلاثي بين كل من إسرائيل

---

(23) Z. Schiff and E. Ya'ari, Israel's Lebanon War, (New York: Simon and Schuster, 1984), p. 31.

وفرنسا وبريطانيا"[24]. وفي السياق نفسه يمكننا الحديث عن حربي 1967 و 1973 حيث ظهر بوضوح تعاظم شأن الإعتماد العسكري الإسرائيلي على المساعدات الأميركية. فلولا الجسر الجوي العسكري الذي أقامته واشنطن مع تل أبيب خلال حرب تشرين لذاق الكيان العبري طعم هزيمة منكرة.

لقد بنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها منذ منتصف القرن العشرين على أساس وراثة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية وأخذ مكانهما في منطقة الشرق الأوسط. ومنذ بداية الحرب انتقلت الهيمنة الغربية حصرياً إلى يد واشنطن كزعيمة "العالم الحر"، خاصة بعد امتلاكها قدرات نووية هائلة. وأصبحت الإستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة يحكمها مبدأ الصراع مع الإتحاد السوفياتي على المصالح ومواقع النفوذ. ومع العلم أن موسكو كانت قد أيّدت إقامة إسرائيل، إلا أن الإلتزام الأميركي بحماية أمن تل أبيب دفع بالقادة السوفيات إلى التقرب من العرب. ففي عام 1955، وعلى أثر الإتفاق المصري مع تشيكوسلوفاكيا، أضحت القاهرة، الدولة الأولى من دول العالم الثالث المستوردة للسلاح السوفياتي بعد رحيل ستالين. وقد تعاظم شأن النفوذ

---

(24) Z. Schiff, A History of the Israeli Army, (London: Sidgwick and Jackson,1984), p. 92.

السوفياتي في الشرق الأوسط بعد التوقيع على معاهدتي الصداقة والتعاون بين موسكو والقاهرة (1971) وبين موسكو ودمشق (1980). ولا بد من التذكير بأن النفوذ السوفياتي في المنطقة قد اختبر تراجعاً مذهلاً على أثر قرار الرئيس أنور السادات طرد الخبراء السوفيات من مصر عام 1972، وأيضاً عام 1982 عندما اكتفت موسكو بإرسال "برقيات التأييد للرفقاء الفلسطينيين" المحاصرين داخل بيروت من قِبل الجيش الإسرائيلي.

ومع العلم أنه لم يكن هناك أي نظام عربي يدّعي تبنيه للمبادئ الشيوعية، إلا أن نظرة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كبؤرة صراع مع الإتحاد السوفياتي دفعها إلى مواجهة مستمرة بينها وبين المد القومي العربي الذي تزعمه الرئيس جمال عبد الناصر منذ حرب السويس (1956) وحتى وفاته (1970). ولقد برز ذلك سواء من خلال حلف بغداد (1955) الذي ضمّ دولاً شرق أوسطية تحت المظلة الأميركية، أو من خلال مبدأ أيزنهاور، الذي قدّمه الرئيس الأميركي **دوايت أيزنهاور** إلى الكونغرس في 5 كانون الثاني 1957، والذي يقضي باستخدام القوات الأميركية لحماية أي دولة في الشرق الأوسط "تطلب المساعدة ضد أي عدوان مسلح يشن عليها من أي دولة تحت سيطرة الشيوعية الدولية". والملاحظ في كلتا

الجبهتين (حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور) كيف أن واشنطن ركّزت على "الخطر الشيوعي" وضرورة مواجهته تحت ستار تجميع الدول الإسلامية في حلف واحد. بمعنى آخر، هدفت إدارة الرئيس أيزنهاور إلى القضاء على المد القومي الناصري تمهيداً لإطلاق مشروعها الشرق أوسطي ومحوره إسرائيل – الحليف الوحيد لواشنطن الذي يمكن الإعتماد عليه للمحافظة على المصالح الأميركية. أما ما يشاع عن الضغط الذي مارسه الرئيس أيزنهاور على بن غوريون لسحب قواته من سيناء فلم يكن كنتيجة لمحاولات واشنطن للتقرب من الرئيس عبد الناصر، بل كان ذلك يعكس رغبة الولايات المتحدة في تحقيق هدفين: إنهاء النفوذ الأوروبي ومحاربة الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط.

في ستينيات القرن الماضي، ومع اشتداد الحرب الباردة، بدأت إدارة الرئيس **ليندون جونسون** تقديم أسلحة هجومية لإسرائيل على أساس أن الكيان الصهيوني يمثل قيمة إستراتيجية لواشنطن. وظهر ذلك جلياً خلال الأشهر والأيام التي سبقت وأعقبت حرب الأيام الستة (1967)، بحيث حصلت تل أبيب على دعم أمريكي سياسي ولوجستي مطلق. وهذا يعني تحولاً جذرياً في السياسة الأميركية من التمسك بقرارات الشرعية

الدولية إلى القبول باحتلال إسرائيل للأرض العربية. بعد ذلك، حاول الطرف العربي التقاط أنفاسه عبر قبوله بمبادرة **وليم روجرز** للسلام (1970) والتي رفضتها إسرائيل؛ فإسرائيل المنتصرة غير محتاجة لتقديم تنازلات من أجل السلام. ومن أجل كسر حالة الجمود، قامت دمشق والقاهرة بتنسيق هجوم صاعق على إسرائيل (1973) وعلى الجبهتين المصرية والسورية. لكن سياسة الخطوة – خطوة التي أرساها وزير الخارجية الأميركية آنذاك، **هنري كيسنجر**، نجحت في شق الصف العربي وإخراج مصر من حلبة الصراع من خلال الرعاية الأميركية المباشرة **لإتفاقيات كامب ديفيد** (1978) ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (1979). أما فيما يخص الشأن الفلسطيني، فقد وجد **مناحيم بيغن** في الحكم الذاتي التي حددته إتفاقيات كامب دايفيد "الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في أرض إسرائيل، في أي ظرف"[25]. وهذا ما أكد عليه الرئيس رونالد ريغان في خطته للسلام في الشرق الأوسط (1982) حيث رفض بشكل صريح وقاطع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة[26].

---

[25] معهد الإنماء العربي، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، 1982، ص. 81.

[26] S. L. Spiegel, The Other Arab – Israeli Conflict, p. 419.

أسقطت إتفاقيات كامب ديفيد مبدأ الحل الشامل وأطلقت يد إسرائيل في غزو لبنان في عام 1978 وأيضاً في عام 1982. كما قامت تل أبيب في الفترة عينها بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان وتدمير المفاعل النووي العراقي. ولقد نتج عن كل ذلك حالة من التشاؤم والإحباط لدى الجماهير العربية، وزعزعت إيمانها بإمكانية التوصل إلى حل عادل للصراع مع الصهيونية يحمي الحقوق العربية في فلسطين. فالثوابت العربية التي كانت موجودة عند بداية الصراع لم تعد قائمة. ومع نهاية الحرب البادرة لم يعد الإعتراف الفلسطيني والعربي بإسرائيل من المحرمات، ما مهد الطريق فيما بعد إلى التوجه نحو مدريد وأوسلو وواشنطن.

إن مسلسل التراجع العربي أمام سياسة القوة الإسرائيلية قد أفاد التصور الأميركي – الإسرائيلي لطرق إنجاز التسوية وصوغ مضمونها وتحديد نتائجها المحتملة. فما رفضه العرب في الأمس أصبح مقبولاً اليوم تحت وطأة هزيمتهم التاريخية عام 1948. فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر التراجعات التالية:

1. لقد رفض العرب قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام 1947 ثم قبلوا به في إطار قرار مجلس الأمن 242.

2. رفض العرب مبدأ التفاوض المباشر والإعتراف بإسرائيل وعقد الصلح المنفرد معها ثم بات الأمر مقبولاً بعد إتفاقات كامب ديفيد ومؤتمر فاس المغربي (1982).

3. كان الحكم الذاتي الفلسطيني الذي أشير إليه في إتفاقات كامب ديفيد مرفوضاً فصار مطلباً يفاوض عليه الطرف الفلسطيني بعد ما اقتصرت الأراضي الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة والقطاع.

4. كانت المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل سلاحاً غير مسموح باختراقه إلا بعد إنجاز التسوية الشاملة. فإذا بالمقاطعة تنهار بشكل دراماتيكي تحت وطأة الإتفاقات الإقتصادية الثنائية بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية التي لم تكن في حالة صراع مباشر مع الكيان الصهيوني[27].

5. أخيراً، وفي إطار التسوية، تنازلت الأطراف العربية عن فكرة المؤتمر الدولي، ودخلت في مفاوضات ثنائية متخلية بذلك عن اعتبارها المبدئي للقضية الفلسطينية كقضية مركزية. وبهذا تخلى العرب عن مقولة الخطر الصهيوني،

---

[27] عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص. 14 -15.

وقبلوا مبدأ اندماج إسرائيل في المنطقة الشرق أوسطية كما دلت على ذلك المؤتمرات الإقتصادية والتعاون الإقليمي من الدار البيضاء (1994)، إلى عمان (1995)، إلى القاهرة (1996)، إلى الدوحة (1997).

إن نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين يعود إلى كون إسرائيل كنزاً إستراتيجياً أو أداة وظيفية للغرب عامة وللولايات المتحدة خاصة. فالباحث في المساعدات العسكرية والإقتصادية والسياسية التي تقدمها واشنطن لتل أبيب يدرك سريعاً أن العلاقات بينهما هي أكثر من علاقات طبيعية قد تنشأ بين دولتين.

أولاً، على الصعيد الإقتصادي، تدفقت مساعدات مالية أميركية بلغت 31.2 مليار دولار بين عامي 1950 و1985. بعد ذلك، استقرت المساعدات المالية الأميركية السنوية على أكثر من ثلاثة مليارات دولار. هذا بالإضافة إلى القروض الميسرة التي حصلت عليها إسرائيل من الإدارة الأميركية في فترات متفاوتة. أما بالنسبة للتبادل التجاري فقد تضاعف حجم التبادل بين الدولتين من 3.4 مليار عام 1984 إلى 7.8 مليار دولار عام 1992. هذا، وتستورد إسرائيل حوالي خمس حاجاتها من الولايات المتحدة، أي ما قيمته 4 مليار في العام نفسه. في

المقابل تستورد واشنطن حوالي ثلث ما تصدره إسرائيل، أي ما قيمته 3.8 مليار دولار في عام 1992. ويعود السبب في تضاعف حجم التبادل التجاري إلى أن الدولتين وقّعتا عام 1985 إتفاق التجارة الحرة الذي قلّص من حجم الضرائب الجمركية على كل السلع المتبادلة بينهما[28].

وعلى صعيد الإستثمار المتبادل، فقد بلغ حجم الإستثمارات الأميركية في إسرائيل حوالي 700 مليون دولار مع بداية التسعينات. أما حجم الإستثمارات الإسرائيلية في الولايات المتحدة في الفترة عينها فقد بلغ حوالي مليار دولار. ويعود السبب في هذا التفاوت إلى أن الحواجز الأميركية أمام الإستثمارات الخارجية أقل بكثير من تلك الموجودة في إسرائيل. أضف إلى ذلك أن إسرائيل تطمئن أكثر إلى استثماراتها في الولايات المتحدة – الأمر غير المتوفر للإستثمارات الأميركية في الدولة العبرية[29].

أخيراً، في المجال التقني، يبدو أن هناك مشاركة أميركية - إسرائيلية في هذا المضمار نتج عنه نوع من التوازن بين

---

(28) B. Reich, Securing the Covenant: United States – Israel Relations After the Cold War, (London: Praeger,1995), pp.91-98.

(29) المصدر نفسه، ص. 98 -99.

الطرفين. هذا التوازن يعود دون أدنى شك إلى التطور التكنولوجي الذي تملكه واشنطن، مقابل الخبرة العالية التي تتمتع بها اليد العاملة الإسرائيلية. ويمكننا أن نسلط الضوء على ثلاثة برامج تكنولوجية أميركية – إسرائيلية مشتركة:

أ - Binational Science Foundation (BSF): تأسس عام 1972، هذا البرنامج يوفر الأموال للقيام بأبحاث في حقل العلوم التطبيقية كالصحة والزراعة والطاقة والبيئة.

ب - Binational Industrial Research and Development (BIRD): هذا البرنامج تأسس عام 1977 بميزانية وقدرها 110 مليون دولار، ويهدف الى تعزيز الأبحاث الصناعية والنشاطات للقطاعات الخاصة في كلا البلدين.

ج - Binational Agriculture Research and Development (BARD): تأسس هذا البرنامج عام 1977 ليقدم المنح والجوائز المالية لتعزيز التعاون العلمي بين الدولتين[30].

وتجدر الإشارة إلى أن النجاح الكبير الذي حققته هذه البرامج على صعيد التعاون العلمي والتكنولوجي بين واشنطن

---

(30) B. Reich, Securing the Covenant: United States – Israel Relations After the Cold War, pp.100-101.

وتل أبيب دفعت بالرئيس بيل كلينتون ورئيس الوزراء **إسحق رابين** إلى الإعلان في 15 آذار 1993 عن إنشاء اللجنة الأميركية – الإسرائيلية للعلوم والتكنولوجيا التي هدفت إلى زيادة التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والدفاع.

ثانياً، على الصعيد العسكري، ومع العلم أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تعترف بوجو إسرائيل، إلا أنها لم تقدم أية مساعدات للمنظمات الصهيونية خلال الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى (1947-1948). ويبدو أن المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل قد بدأت خلال إدارة الرئيس كينيدي التي قدمت للدولة العبرية صواريخ HAWK المضادة للطائرات. وفي حرب الأيام الستة (1967) حركت واشنطن قطع الأسطول السادس قبالة الشواطئ الإسرائيلية لدرء أي هجوم سوفياتي محتمل. ومع بداية السبعينات دعمت إدارة الرئيس نيكسون إسرائيل عسكرياً. وقد ظهر بشكل ملحوظ خلال حرب تشرين عام 1973 عندما أقامت الولايات المتحدة جسراً عسكرياً جوياً لإمداد تل أبيب بالسلاح. أخيراً، في آب 1979، وبعد سقوط نظام الشاه في إيران، عرّف رونالد ريغان، المرشح آنذاك للرئاسة الأميركية، إسرائيل على أنها "حليف إستراتيجي"،

وعلى أنها ليست "زبوناً" بل "صديقاً يُعتمد عليه"[31]. بعد ذلك وقّعت واشنطن وتل أبيب عدة اتفاقات لتعميق التحالف الإستراتيجي بينهما. أولى تلك التحالفات عُقدت في 30 تشرين الثاني عام 1981 عندما وقّع الجانبان **"ميثاق التعاون الإستراتيجي"**، والذي يهدف إلى:

1. إقامة مخازن للأسلحة الأميركية في إسرائيل.
2. قيام الطائرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات النقل الجوي للقوات الأميركية.
3. ربط شبكة الإنذار المبكر التابع للأسطول السادس مع شبكة الإنزال في إسرائيل.
4. تقديم ميناءي حيفا وأشدود مركزين لضيافة السفن الأميركية.
5. القيام بمناورات بحرية وبرية مشتركة.

هذا الميثاق هو أول اتفاق رسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبهذا المستوى. ويعتقد الإسرائيليون أنه يساعد إسرائيل على توفير كميات كبيرة من الأسلحة لمواجهة العرب عند نشوب حرب مفاجئة، وسيدفع واشنطن للإهتمام أكثر بأمن

---

(31) B. Reich, Securing the Covenant: United States – Israel Relations After the Cold War, p.40.

إسرائيل. في المقابل، يعتقد الأميركيون أن جعل إسرائيل خزاناً للسلاح يسهل التحرك في الشرق الأوسط والمتوسط، كما أنه يُمكّن إسرائيل من أن تساعد الأميركيين في مهمة صيانة المعدات العسكرية المخزنة عندها.

أما بقية الإتفاقات العسكرية التي وقّعتها واشنطن وتل أبيب فيمكن إيجازها على النحو التالي:

1. في تشرين الثاني 1983 إتفق الجانبان على إنشاء مجلس سياسي – عسكري مشترك (JPMG) يجتمع مرة كل ستة أشهر لمناقشة مسائل عسكرية تهم الطرفين.
2. في نيسان عام 1985 وافقت إسرائيل على المشاركة في مبادرة الدفاع الإستراتيجي (SDI) .
3. في كانون الأول 1987 وقّع الجانبان وثيقة تفاهم لمدة عشر سنوات تنظم التبادل التجاري العسكري بينهما، ويمنح إسرائيل فرصة عقد إتفاقات بشكل مباشر مع البنتاغون.
4. في حزيران عام 1988 وقّع الجانبان إتفاقاً لتطوير وإنتاج صواريخ Arrow الهادفة لرصد وتدمير صواريخ Ballistic. هذا، وقد تحملت واشنطن حوالي 80 في المئة من كلفة الأبحاث[32].

---

(32) B. Reich, Securing the Covenant: United States – Israel Relations After the Cold War, pp.41-45.

ثالثاً، على الصعيد السياسي، حظيت إسرائيل، بعد إنشائها، بدعم أمريكي كبير من كل الإدارات ومجالس الكونغرس المتعاقبة. ويمكن إيجاز ذلك الدعم عبر التسلسل التاريخي التالي:

1. حدّد الكونغرس العلاقات الإقتصادية للولايات المتحدة مع الإتحاد السوفياتي بتسهيل موسكو لهجرة اليهود إلى إسرائيل.

2. عام 1975 دعا الكونغرس إلى إعادة النظر في علاقات الولايات المتحدة مع الامم المتحدة بعد قرار الجمعية العامة إعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

3. عام 1975 أعلن كيسنجر عن إلتزام واشنطن بعدم الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف أولاً هذه الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود[33].

4. في عام 1977 قلّص الكونغرس المساعدات الخارجية بنسبة 11 في المئة مستثنياً في ذلك إسرائيل.

---

(33) P. Seale, Asad: The Struggle For The Middle East, (New Heaven: Yale University Press, 1986), p 259.

5. في أيار عام 1986 وافق الكونغرس بأغلبية مطلقة على إتفاق التجارة الحرة بين واشنطن وتل أبيب[34].

6. وقفت الديبلوماسية الأميركية إلى جانب إسرائيل خاصة في استعمالها حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع تمرير أي قرار دولي يدين السياسات الإسرائيلية التوسعية والعدوانية.

إن نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين يعود إلى كون إسرائيل "كنزاً إستراتيجياً" أو أداة وظيفية للغرب. وللدلالة فقط على دور إسرائيل الوظيفي، نشير إلى أن حرب الخليج الثانية (1991) أثبتت بما لا يقبل الشك أن الدولة الصهيونية تتحرك داخل إطار المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة. فخلال تلك الحرب، تبيّن لواشنطن أن مشاركة تل أبيب في القتال ضد العراق سيجبر بعض الدول العربية على سحب جيوشها من "قوات التحالف". لذا طلبت واشنطن من تل أبيب أن تتخلى عن دورها التقليدي وأن تتلقى الصواريخ العراقية دون أن تحرك ساكناً. وقد امتثلت الدولة الصهيونية لهذه الأوامر كإشارة على تفهم القادة الإسرائيليين لحدود الدور المرسوم لدولتهم في إطار الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط.

---

(34) B. Reich, Securing the Covenant, pp. 78-84.

في نهاية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد حققت كل أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط. ويمكن تلخيص تلك الأهداف على النحو التالي:

أ- العمل على منع الإتحاد السوفياتي من أن يكون له حضور سياسي واقتصادي وعسكري في المنطقة.

ب- المحافظة على استقلال واستقرار الدول المُنتجة لمادة النفط الحيوية.

ج- تأمين استمرار تدفق النفط من خلال حماية الممرات البحرية.

د- حماية أمن دولة إسرائيل.

لقد شهدت نهايات القرن العشرين سلسلة من الإنتصارات الأميركية في العالم والشرق الأوسط نوجزها على النحو التالي:

1. مع انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

2. إن استئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية في واشنطن في كانون الأول عام 1999 لدليل ساطع على أهمية الولايات المتحدة كراعية وحيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

3. تحرير الكويت من الإحتلال العراقي عام 1991 وما نتج عنه من بقاء القوات الأميركية في الخليج العربي، وما يعنيه ذلك من تحكم واشنطن بأسعار النفط العالمي.

4. ومع العلم أن صيغة "الأرض مقابل السلام" قد لاقت معارضة من الجانب الإسرائيلي، إلا أن الرئيس كلنتون كرّر التزام واشنطن بأمن إسرائيل وذلك للحفاظ على تفوقها النوعي على العرب في كل المجالات كما ورد في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي في 27 تشرين الأول عام 1994.

الشرق الأوسط الأميركي
عنوان تصفية عروبة فلسطين

نظرياً، تنوعت تسميات المشاريع الأميركية المعادية لعروبة فلسطين: الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الجديد، والشرق أوسطية، ولكنها بمجملها اجتمعت على هدف إستراتيجي واحد: إنشاء نظام إقليمي تكون إسرائيل محوره الإقتصادي والعسكري لطمس هوية فلسطين العربية ومنع إضفاء الطابع العربي على الشرق الأوسط. فلم تعد إسرائيل حليفاً أساسياً لواشنطن وحسب، وإنما مصدر إلهام للعديد من الإستراتيجيين الأميركيين أمثال **برنارد لويس، صموئيل هانتغتون، دانيال بايبس، وفؤاد عجمي** الذين وجدوا في هوية فلسطين العربية عدواً مشتركاً لهم ولاسرائيل. ولقد حاولت الولايات المتحدة في كل مشاريعها تغييب القضية الفلسطينية وتذويبها في إطار تكتل إقليمي أوسع تكون تل أبيب هي المهيمنة عليه.

عملياً، حاولت واشنطن تصوير الصراع حول فلسطين وكأنه صراع بين إسرائيل "الديمقـراطية" والمنظومة الشيوعية، أو أنه صراع بين المجتمع الدولي "المحب للسـلام" و "الإرهاب الفلسطيني" أو "الإرهاب الإسلامي"، وصولاً إلى اعتبار أن المجابهة الفلسطينية – الإسرائيلية على أرض فلسطين لا تعدو كونها "نزاعاً" محدوداً في الزمان والمكان.

إن مصطلح الشرق الأوسط قد تم تداوله من قبل الدوائر الغربية لطمس مفهوم العالم العربي وإنكار وجوده كوحدة جيوسياسية لها إسهاماتها الحضارية وموقعها الرائد في التراث الإنساني. من جهتهم، لم يترك القادة الإسرائيليين مناسبة إلا وتحدثوا فيها عن وجود قوميات مختلفة في الشرق الأوسط، وعن أن العرب لا يمثلون سوى قومية واحدة من القوميات التي تتساوى مع غيرها من الأمم. ويقول أبا أيبان في هذا الصدد:

من الحيوي أن نذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليسا متساويين أو متطابقين... وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل إلى أثيوبيا. وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعرب الغالبة على المنطقة. إن الشرق الأوسط لم

يكن في الماضي ولا في الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل مُلكاً خالصاً للعرب[35].

ومن حيث استخدام المصطلح، فقد اعتمد تعبير الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902 من قبل ضابط بحري أمريكي، ألفرد ماهان، دون أن يذكر الدول التي يشملها المفهوم. وعندما كتب فالنتاين ستيرول في العام نفسه عدة مقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية" كان يتناول موضوع الهند. وفي عام 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، "إدارة الشرق الأوسط" لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق ومصر. أما الرؤية الأميركية للشرق الأوسط فترمي إلى تثبيت الكيان الصهيوني طرفاً رئيسياً مهيمناً في أي نظام إقليمي في الشرق الأوسط وربط المستقبل الإقتصادي العربي به. إن العقدة، يقول محمد حسنين هيكل، "ليست أن تكون إسرائيل قوية بحيث تهيمن إقتصادياً وفكرياً وعسكرياً فحسب، بل العقدة هي إضعاف المنطقة وتطويقها

---

[35] محسن عوض، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية، رقم 16، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص. 55.

وإعادة ترتيبها من جديد"[36]. ويوجز أحمد نوفل الغاية من تبني الأدبيات الغربية لمصطلح الشرق الأوسط على النحو التالي: "إن مفهوم الشرق الأوسط في الكتابات الغربية يضم خليطاً من القوميات والديانات واللغات القومية، ولهذا فهو يظهر متعدداً ومختلفاً لا جامعاً وموحداً لشعوب المنطقة"[37].

في خمسينيات القرن الماضي طُرحت مشاريع أميركية لتجميع "دول القلب" في الشرق الأوسط، وهي: إسرائيل، مصر، سوريا، لبنان، الأردن. وبعد نهاية الحرب الباردة، نشر معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأوسط مشروعاً للسلام العربي – الإسرائيلي يتحقق عبر نظام شرق أوسطي يشمل مصر وإسرائيل وتركيا والسعودية، على أن يضبط الأمن الإقليمي ومراقبة التسلح بواسطة الوجود العسكري الأميركي المباشر، مع حماية أمن إسرائيل في الدرجة الأولى. وما بين هاتين المرحلتين طرحت واشنطن مشاريع عدة لإقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط كحلف بغداد (1955) الذي يضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا، والذي هدف إلى "فرض الصلح"

---

[36] أحمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2007، ص. 117.

[37] المصدر نفسه، ص. 115.

عبر ربط الأقطار العربية وإسرائيل بحلف واحد ضد التغلغل الشيوعي. وبعد فشل حلف بغداد الذي أغفل بوضوح الخطر الصهيوني، قدّم الرئيس إيزنهاور مشروعه (1957) الذي دعا إلى تطوير اقتصاد الشرق الأوسط واعتماد برنامج للتعاون والدعم في المجال العسكري بين دول المنطقة واستخدام القوة العسكرية الأميركية لضمان وحماية سيادة واستقلال دول الشرق الأوسط التي قد تتعرض لأي عدوان خارجي[38]. إلا أن هذا المشروع فشل أيضاً بسبب الرفض الشعبي العربي في تعبيره الناصري. فالرئيس **جمال عبد الناصر** لم يميز بين الأحلاف الأميركية والصلح مع إسرائيل؛ بل كان يعتبر الأمرين على أنهما "هدفان متلازمان والعمل لتحقيق أي منهما هو في الوقت نفسه عمل لتحقيق الهدف الآخر"[39]. يبقى أن هناك فرقاً شاسعاً بين المشاريع الأميركية إبّان الحرب الباردة ومشاريع الشرق الأوسط حالياً. "إن تلك المشاريع، "يشير أحمد نوفل، "جاءت في وقت صعود الفكر القومي والوحدي العربي ووجود أنظمة عربية داعمة للوحدة كنظام عبد الناصر، بينما مشروع الشرق أوسطي الآن جاء في ظروف أنظمة عربية ضعيفة، وعدم

---

[38] عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ص. 84.

[39] أحمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، ص. 116.

وجود دولة مركزية رئيسية كما كانت مصر في عهد عبد الناصر، تجعل الوحدة العربية منكبة على نفسها، في محاولة حل مشاكلها الإقتصادية والأمنية الداخلية"[40].

بعد حرب تشرين (1973)، رأت الدوائر الأميركية والصهيونية أن الوقت قد حان لنزع مركزية القضية الفلسطينية من الوجدان العربي، وجعلها قضية أخرى من قضايا المنطقة. فكانت الحرب الأهلية العبثية في لبنان (1975) والدور الأميركي والإسرائيلي في ترتيب اتفاق 17 أيار 1983 الذي هدف إلى سلخ لبنان عن عمقه القومي. ثم برزت قضية الصحراء الغربية (1976) التي أفضت إلى القطيعة بين الجزائر والمملكة المغربية. بعد ذلك اشتعلت الحرب الإيرانية – العراقية (1980 - 1988) والتي استمرت بفعل سياسة "الإحتواء المزدوج" الأميركية. إلى أن جاء، أخيراً، الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990 وما نتج عنه من تدمير كامل للنظام الإقليمي العربي. ومما لا شك فيه أن تلك القضايا قد احتلت مساحات واسعة على جدول أعمال القمم والهموم العربية على حساب مركزية القضية الفلسطينية، كما أفسحت المجال للتجسيد العملي للمشاريع الشرق أوسطية الأميركية.

---

[40] أحمد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، ص. 117.

ففي قراءة متأنية لوثائق المعاهدات والإتفاقات العربية – الإسرائيلية من كامب ديفيد (1978)، وصولاً إلى معاهدة وادي عربة (1994)، مروراً باتفاقات أوسلو (1993)، نجد تركيزاً على الشرق الأوسط والشرق أوسطية بالتوازي مع الإعتراف العربي والضمانات الدولية لوجود إسرائيل:

1. تشير إتفاقية كامب ديفيد إلى "أن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام... إن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع التحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الإقتصادي، وفي الحفاظ على الإستقرار وتأكيد الأمن..." نلفت الإنتباه إلى أن تعبير شعوب الشرق الأوسط والتركيز على الأمن والإقتصاد.

2. في اتفاق أوسلو الأول، نجد في الملحق الرابع برامج شرق أوسطية، تحت عنوان "بروتوكول التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في مجال برامج التنمية في المنطقة". لنلاحظ هنا أيضاً تعبير "المنطقة"، والتي تعني بالتأكيد منطقة الشرق الأوسط، حيث الملحق أشار إلى إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط، وإلى تأسيس صندوق للتنمية الإقليمية.

3. تدعو معاهدة وادي عربة إلى بناء أمن إقليمي، وإيجاد منطقة خالية من التحالفات العدائية في الشرق الأوسط وتعاون اقتصادي إقليمي. كما عبّر الطرفان الأردني والإسرائيلي عن التزامهما بإقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وما في ذلك من تأسيس لمشروع الشرق أوسطية[41].

من هذا المنطلق يمكننا قراءة وفهم طروحات **شيمون بيريس** في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"[42]. تحت عنوان "فجر السلام" يعلن بيريس أن إعلان المبادئ في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 20 آب 1993 يعني "بداية مرحلة تاريخية جديدة في الشرق الأوسط"[43]. ففي رأيه أن الإتفاق المذكور أعطى تل أبيب أكثر من مجرد كلمات، "لقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أي اتفاق... تنازلات أمنية وقضية إبقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات حيث هي"[44].

---

[41] أنظر كتابنا، السلم الإسرائيلي المسلح في أساسه وأهدافه، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2002، ص. 143 -155.

[42] أنظر شيمون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994

[43] المصدر نفسه،ص. 7

[44] المصدر نفسه، ص. 29.

وعليه، فبعد المصافحة في حديقة البيت الأبيض بين عرفات ورابين في 13 أيلول 1993 بدأ بيريس بالتفكير ببناء "شرق أوسط جديد يحمل السلام والرخاء إلى شعوب المنطقة كافة." وفي رأيه أن المفتاح للحفاظ على نظام إقليمي آمن وعادل يكمن في النواحي السياسية والإقتصادية أكثر منه في امتلاك القوة العسكرية. ويقول في هذا المجال: "إن تأمين مستوى معيشي عادل في عالمنا اليوم يتطلب علاقات تجارية تنافسية مفتوحة واعتماداً على العلوم والتكنولوجيا"[45].

يذهب بيريس إلى أبعد من ذلك معلناً أن الصراع في الشرق الأوسط قد انتقل من الجبهة إلى الجامعة، أي بعيداً عن الإستراتيجية العسكرية إلى الذخيرة السياسية والإقتصادية الخصبة. ويحدد بيريس التحديات التي تواجه الشرق الأوسط الجديد على النحو التالي:

1. لجوء العديدين إلى الأصولية الإسلامية التي تسعى إلى مناهضة الفتح والثقافة الغربيين وتعمل على التراجع عن التحديث والعصرنة وتدعو إلى استخدام القوة لإقامة جمهورية إسلامية سلطوية قمعية على النحو الإيراني.

---

[45] المصدر نفسه، ص. 35.

2. إمكانية امتلاك "المتعصبين الدينيين" للسلاح النووي. وهنا يطرح بيريس السؤال التالي: هل يمكن للمتطرفين الذي يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل إذا ما امتلكوا السلاح النووي؟

3. أما التحدي الثالث للسلام في الشرق الأوسط فيكمن في غياب الديمقراطية عن البلدان التي تفتقر إلى بنى عصرية وتوزيع منطقي للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة[46].

في رأي بيريس أن الحل الأسلم لكل هذه التحديات يكمن في كسر دائرة الشر وسحق حواجز الكره والحقد ورفع شعار "لا حروب بعد اليوم ولا سفك دماء"[47]. وحتى نبلّغ السلام، يضيف بيريس قائلاً: "لا بد أن نعالج المشكلات الأساسية للشرق الأوسط بصورة واقعية. ويتعين علينا أولاً وقبل كل شيء أن نعترف بعقم الحرب. فالعرب لا يستطيعون هزم إسرائيل في أرض المعركة وإسرائيل لا تستطيع إملاء شروط السلام على العرب... السلام وحده بين إسرائيل وجيرانها العرب قادر على خلق البيئة المؤاتية لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط

---

[46] شيمون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ص. 36 -39.

[47] المصدر نفسه ، ص. 40.

بصورة أساسية"[48] أخيراً، يوضح بيريس المعنى الحقيقي للنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط على النحو التالي: "هدفنا هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية"[49].

أما إرساء هذا النظام الإقليمي، حسب رأي بيريس، فمرهون بتحقيق العوامل التالية:

1. يدعو بيريس دول المنطقة إلى الإنخراط في إلتزمات ثنائية تجاه البعض والإلتزام أيضاً بأمن المنطقة.
2. إقامة مجموعة إقتصادية شبيهة بالإتحاد الأوروبي.
3. إعتماد أسلوب جديد في التفكير وصولاً لوضع الأساس المناسب للأمن والإستقرار.
4. الحاجة إلى إستثمارات دولية كبيرة.
5. وضع الأولويات لإستخدام المياه وبناء الطرق وتحديد المسارات الجوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الإتصال وتطوير السياحة عبر فتح الحدود.

---

[48] المصدر نفسه ، ص. 59 -60.

[49] المصدر نفسه ، ص. 62.

6. السعي لإقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في " يهودا والسامرة " وغزة[50].

باختصار، يضع بيريس في كتابه المذكور تصوره لمستقبل المنطقة في عصر السلام بين العرب إسرائيل. وعليه، فهو يحاول تجاوز عوامل العداء التاريخية والدينية والتركيز على الصورة الإقتصادية لإيهام وتضليل أولويات التصالح في حال إكتماله، وإعتبار الشأن الإقتصادي "الألف والياء" في منطقة شديدة التعقيد، وأنَّ الكتاب يمثل تسويقاً جديداً لنهج إسرائيلي ثابت في فتح المنطقة أمام السيطرة الإسرائيلية إقتصادياً وتكنولوجياً. ففَتْح الأسواق العربية أمام السلع العبرية سوف يساعد إسرائيل كثيراً على المشاركة في صنع القرارات داخل العواصم العربية. بمعنى آخر، إن تركيز بيريس على القضايا الإقتصادية ما هو إلا محاولة إسرائيلية للحصول على ما عجزت تل أبيب عنه في ساحة المعركة، على قاعدة إن ما هو لإسرائيل هو لإسرائيل وحدها، أما ما هو للعرب فهو للعرب والإسرائيليين على السواء. وإنه لمن الممكن ملاحظة كل ذلك على النحو التالي:

---

[50] أنظر شيمون بيريس، الشرق الأوسط الجديد.

1. تركيز بيريس على أهمية تسليح إسرائيل لطمأنتها إلى السلام المهدد من قبل الأصولية الإسلامية، وما في هذا من طمس متعمد لحقيقة الصراع بين الإغتصاب الإستيطاني العنصري والحقوق العربية، ليحل محله حلف صهيوني – عربي ضد رافضي نظام بيريس الإقليمي بقيادة إسرائيل.

2. يقيم بيريس مقارنة بين الصراع العربي – الإسرائيلي والعداوة الألمانية – الفرنسية التي تحولت إلى تحالف ضمن الإتحاد الأوروبي. وهو في ذلك يرى إمكانية أن تتحول العداوة العربية – الإسرائيلية إلى شراكة في السوق الشرق أوسطية، متجاهلاً طبعاً الفارق بين دول تنتمي إلى حضارة أوروبية واحدة، حروبها عارضة وسلامها هو الأصل، ومشروع استيطاني إحلالي يهدف إلى إلغاء الهوية للشعب الفلسطيني وطمس حقه في تقرير المصير. وأن أقصى ما يصل إليه بيريس في هذا السياق هو اقتراحه إقامة إتحاد كونفدرالي بين السلطة الفلسطينية والأردن يزيل المخاوف الإسرائيلية من دولة فلسطينية، على أن تندمج هذه الكونفدرالية في إتحاد اقتصادي مع إسرائيل على غرار البنولوكس.

3. بالنسبة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، يسقط بيريس حق عودتهم إلى ديارهم المغتصبة معتبراً أن ما جرى عام 1948 كان بمثابة تبادل للسكان بين اليهود الآتين من البلدان العربية بناء لدعوة الحركة الصهيونية، والفلسطينيين الذين هجرتهم الحركة الصهيونية.

4. إن تطلعات بيريس الإقتصادية مبنية على دمج الأمن بالمصالح، أي دمج المنطقة إقتصادياً حتى تزول إمكانية الحروب من جهة، وحتى تتم الهيمنة الإسرائيلية عليها من جهة أخرى. فنظرية بيريس حول المياه تركز على شحها، و كيفية التغلب على ما يهدد المنطقة من شح المياه، وتجنب نشوب الحروب في سبيلها. لكن ما أغفله بيريس في قراءته لموضوع المياه هو أن عدم سيطرة تل أبيب على معظم مصادر المياه في الأردن أو بانياس أو في اليرموك أو في الضفة الغربية أو في الحاصباني والوزاني، ومطامعها في الليطاني، هو السبب الأهم لأزمة المياه في المنطقة. أما بالنسبة للنفط فيعتبره بيريس "أساس السلام" في المنطقة محاولاً تسويق دور إسرائيل كحام لممرات النفط عبر التوسع الأمني – الإقتصادي في البحر الأحمر. "والملاحظ أن محور التفكير الملازم لهذه الطروحات"، يقول إنعام رعد، "هو الربط

في كل شيء بالنظام الإقليمي الذي تشكل إسرائيل محوره في المواصلات، في النقل، في المرافئ، في المطارات، ودمج المنطقة بحيث لا تبقى بلاد خارج هذا الربط"[51]. هذه الأفكار جميعها حكمت المشاريع الإسرائيلية المقدمة إلى المؤتمرات الإقتصادية الشرق الأوسطية.

في معرض تقييمه لنتائج المؤتمرات الإقتصادية الشرق أوسطية: الدار البيضاء (1994)، عمان (1995)، والقاهرة (1996)، يلاحظ عبد الفتاح الجبالي أن آلية تحقيق الشرق أوسطية قد تجاوزت صيغة مدريد التي كانت تتم في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، إذ أن الآلية الجديدة تدار عبر المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) ومجلس العلاقات الخارجية الأميركية في نيويورك. وهنا تبرز السمة الأولى لهذه الآلية، وهي قياداتها عبر مؤسسات خارج المنطقة وحليفة للكيان الصهيوني. أما السمة الثانية لآلية المؤتمرات الإقتصادية فتكمن في مشاركة، إلى جانب الحكومات المعنية، الكثير من رجال الأعمال، والمنظمات الدولية، ولم تعد مقصورة

---

[51] إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية: من هرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للطباعة والنشر، 1997، ص. 159.

على ممثلي الدول، بل تضم مستويات متعددة من البلاد المشاركة إلى درجة اختلطت معها الأوراق بين السياسة والإقتصاد[52].

لقد انطلقت فكرة المؤتمرات الإقتصادية الشرق أوسطية من فرضية إسرائيلية، كما بيّنا آنفاً من خلال قراءتنا لكتاب بيريس، مفادها أن السلام لا تصنعه إتفاقات السلام وحسب، بل يجب أن يدعمها ويرافقها شبكة من العلاقات الإقتصادية والتجارية تساهم في بناء الجسور اللازمة لعملية التسوية. وهذا تحديداً، ما أكّده منذ فترة طويلة **بنيامين نتنياهو** الذي رفع شعار "السلام هو الإقتصاد"[53]. بمعنى آخر، إن المؤتمرات الإقتصادية استهدفت "التطبيع الذي يسبق التوقيع"، الذي يجعل العالم العربي أسير شبكة علاقات إقتصادية حيوية مع الكيان الصهيوني، فيخضع مفاوضات الإنسحاب من الأراضي المحتلة 1967 لهذه الوقائع. وهكذا، بعد أن اتخذ العدو من الأرض المحتلة رهينته الأولى والأساسية، يتخذ من إختراقه الجسم العربي بالعلاقات

---

[52] عبد الفتاح الجبالي، "المؤتمرات الإقتصادية الشرق أوسطية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 30، ربيع 1997، ص. 18.

[53] بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1996، الفصل التاسع.

الإقتصادية رهينته الثانية الأساسية لفرض سلمه على المنطقة"[54] ولقد تنبه الرئيس الراحل **حافظ الأسد** إلى خطورة هذه المفاوضات حينما قال لجيمس بايكر قبل انعقاد مؤتمر مدريد: "كيف نناقش التعاون الإقتصادي بينما حالة الحرب لا تزال سائدة؟. هذا لم يحدث مطلقاً منذ بداية التاريخ. إذا أراد أحدهم مناقشة التعاون الإقتصادي مع إسرائيل، فليفعل ذلك. الجماهير ستحاسب أي شخص كهذا"[55].

الحقيقة، إن المؤتمرات الإقتصادية الشرق أوسطية حملت في طياتها مشروعاً إسرائيلياً متكاملاً وشاملاً شكلت تهديداً للأمن القومي العربي. ويمكننا ملاحظة ذلك على النحو التالي:

1. إعتبرت المؤتمرات البداية للإسقاط العملي للمقاطعة العربية لإسرائيل.

2. إن فكرة الإقتصاد الإقليمي وتأسيس السوق الشرق أوسطية بالتدريج، أي فرض الوقائع الإقتصادية تدريجياً، يهدف إلى إلغاء مقولة صراع الوجود واستبداله بالمنافسة الإقتصادية العادية.

---

[54] إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية، ص. 221.

[55] J. Baker, The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992, (New York: G.P. Putnam's Sons, 1995), p. 448.

3. إن كل المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى ربط العالم العربي بشبكة الإستثمارات والإتصالات والمواصلات الرئيسية.

4. إن "الهجوم" الإسرائيلي تجاه السلام ليس بريئاً، بل هو مدجج بالترسانة النووية الوحيدة في المنطقة، وبأسلحة الدمار الشامل، وبصناعة عسكرية متطورة.

باختصار شديد فإن السلام حسب المفهوم الإسرائيلي هو سلم إسرائيلي مسلح يسعى إلى فرض هيمنته على العالم العربي وبوسائل عسكرية واقتصادية لإسقاط الحواجز التي تقوم بين المغتصب والضحية. ويقول انعام رعد في هذا الصدد أنه لا يوجد أي فرق بين المشروع التلمودي لإسرائيل الكبرى والمشروع الشرق أوسطي لإسرائيل العظمى، فكلاهما "مشروعان صهيونيان للسيطرة يهددان وجودنا بالخطر الساحق. فليس أحدهما أكرم على العرب، أو أحدهما مشروع سلام، والآخر مشروع حرب. فالسلم الذي يفرض قيود الإذلال للكرامة والنهب للثروات وتغييب الهوية هو أخطر وجوه الحرب"[56].

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

---

[56] إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية، ص. 342.

إن مشاريع الشرق الأوسط الأميركية لم تأتِ من الفراغ، ولم تكتب كردة فعل على أحداث طالت المصالح الغربية بشكل مباشر، بل لها خلفيتها الثقافية الضاجة بأبحاث نخبة أكاديمية تعلمت لغات العرب والمسلمين وأجرت الدراسات على مجتمعاتهم. هذه المدرسة الفكرية استرشد بها المحافظون الجدد الذين "إحتلوا" البيت الأبيض إبّان إدارة الرئيس جورج بوش الإبن. أما الأطروحة الأساس في مقولات هذه المدرسة فيوجزها غسان سلامة على النحو التالي: "لا علاقة لما تفعله أميركا إزاء المسلمين من تفسير موقف هؤلاء منها أو مبادرة بعضهم للهجوم عليها: إن خللاً عضوياً قائماً في الأنظمة السياسية المسلمة، وفي تراث المسلمين وربما في صلب عقيدتهم هو الذي يجعلهم بالضرورة في مواجهة دامية وطويلة بين أميركا والإسلام"[57]. وتجدر الإشارة إلى أن مقولة "صدام الحضارات" لم تكن من ابتكار صموئيل هانتغتون بل استعارها من مقال لبرنارد لويس في مجلة الأتلانتيك صيف 1990.

يعتبر برنارد لويس المرشد الأعلى لمدرسة المحافظين الجدد، الذي ساهم تشخيصه "عن أمراض العالم الإسلامي

---

[57] غسان سلامة، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، بيروت: دار النهار للنشر، 2006، ص. 364.

ودعوته إلى اجتياح يلقي بذار الديمقراطية في الشرق الأوسط في تحديد التحول الأكثر جرأة الذي حدث في السياسة الأميركية خلال الأعوام الخمسين الأخيرة"[58] وفي كتابه "مستقبل الشرق الأوسط"، ينفي لويس وجود الدولة العربية قبل مجيء نابوليون بونا برت للمنطقة عام 1798، ويقول أنه في ذلك الوقت لم يكن موجوداً سوى دولتين هما تركيا وإيران[59] أما العرب، برأي لويس، فهم ينتمون إلى قبائل شرق أوسطية، يجلسون في المقاهي لإرتشاف القهوة أو الشاي، يشاهدون التلفاز أو يستمعون إلى الراديو، ليس لديهم ثقة بأنفسهم، وينتظرون التغيير من الخارج[60].

إن طروحات لويس تصب كلها في تنميط صورة صهيونية عن العرب والمسلمين. كما تصب في خدمة المشروع الصهيوني في المنطقة، وتوجه صانع القرار الأميركي وتزوده

---

[58] هذا الرأي أطلقه بيتر والدمان في وول ستريت جورنال في 3 شباط 2004. انظر غسان سلامة، أميركا والعالم، ص. 364.

[59] B. Lewis, The Future of the Middle East , (London: Phoenix, 1997), p.7.

[60] B. Lewis, The Middle East: A Brief History Of the Last 2000 Years, (New York: Scribner, 1995), p.3.

بأفكار وزاد معرفي للتعامل مع كل قضايا الشرق الأوسط. وتقوم أساساً على إستراتيجية التهويل من خطر الإسلام على الغرب، وتصوير العالم العربي وكأنه مصدر الخطر المحدق بالمصالح الأميركية، وتدعو صراحة إلى ضرورة دعم الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. وفي عمله الدؤوب لتزوير التاريخ، يعلن لويس إن المصير الذي آل إليه الفلسطينيون هو من صنع أيديهم لأنهم راهنوا دائماً على الحصان الخاسر ونالوا بالطبع جزاء غبائهم. فقد راهنوا على دول المحور ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وعلى الاتحاد السوفياتي ضد أميركا خلال الحرب الباردة، ومؤخراً على صدام حسين[61]. أما الهدف من وراء بتر وتقطيع الحقائق وتغييبها وعزل الأحداث عن سياقها المنطقي والعلمي فهو لتفريغ البعد القومي للصراع وإراحة وطمأنة وحماية إسرائيل.

ولتحقيق ذلك، يلحظ لويس أن ما حدث في النصف الأول من العشرين أن أسماء مناطق تحولت إلى دول مصطنعة في غياب أي شعور بالهوية الوطنية أو أي ولاء للدولة – الأمة. وعليه، فإن الدول العربية معرضة للتفكك بسبب ازدياد الشعور

---

[61] غسان سلامة، أميركا والعالم، ص. 409.

الاثني والطائفي، دونما أي إشارة إلى من يقوم بتغذية هذا الشعور العرقي والتفكك الاثني. وهكذا، ففي عام 2003 اقترح لويس على البنتاغون تقسيم الدول العربية على النحو التالي:

1. تجزئة العراق إلى ثلاث دول: كردية، سنية، وشيعية.
2. تجزئة سورية إلى ثلاث دول: درزية، علوية، وسنية.
3. تقسيم الأردن إلى كيانين: أحدهما للبدو والآخر للفلسطينيين.
4. تجزئة المملكة العربية السعودية إلى عدة دويلات وإمارات.
5. تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية: مسيحية، شيعية، سنية، درزية، وعلوية.
6. تقسيم مصر إلى دولتين: إسلامية وقبطية.
7. فصل جنوب السودان عن شماله لتقام فيه دولتان واحدة عربية في الشمال وأخرى زنجية في الجنوب.
8. إقامة دولة للبربر في المغرب العربي.
9. وتقسيم موريتانيا إلى دولتين، عربية وزنجية[62].

---

(62) B. Lewis, Executive Intelligent Research Project, Pentagon, Washington, June 2003.

لا شك في أن هذا المخطط سوف يخدم إسرائيل. لكن الأخطر من كل ذلك أن تتحول مقولات لويس إلى سياسات ومشاريع تبنتها إدارة الرئيس بوش الإبن فيما بعد وعملت على تنفيذها، لدرجة أصبحت إسرائيل هي التي ترسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

ففي 6 تشرين الثاني 2003، أطلق الرئيس بوش الإبن مشروعه للشرق الأوسط الكبير تحت عنوان "إستراتيجية تحرير الشرق الأوسط" الذي تعاني بلدانه، باستثناء إسرائيل، نقصاً في المعرفة والحرية ومشاركة المرأة في الحياة العامة. أما العلاج لهذا الواقع المأساوي فيكمن في صياغة مبادرة تتضمن خطة بعيدة المدى لتشجيع الإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي في المنطقة على أن تتضمن الأولويات التالية:

1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
2. بناء مجتمع معرفي.
3. توسيع الفرص الإقتصادية.

كما تضمن المشروع النقاط التالية:

1. لائحة اتهامات للمنطقة العربية على أنها مصدر الإرهاب.

2. مساعدة ومساندة القوى المحلية لفرض إصلاحات تخلق واقعاً جديداً.

3. إستعمال القوة العسكرية لإسقاط الدكتاتوريات.

4. إعتبار نشر الديمقراطية في العالم في صميم المصلحة الأميركية.

لقد أوصل الرئيس بوش الإبن كلمة ديمقراطية إلى مرتبة العقيدة، معتبراً أن دمقراطية العالم العربي هي الدواء الناجح لمكافحة الإرهاب ونشر السلام في الشرق الأوسط. ليس من الصعب إطلاقاً ملاحظة غياب الديمقراطية في العالم العربي، لكن هل الأنظمة (مصر، الأردن) التي وقّعت معاهدات سلام مع إسرائيل هي نماذج ساطعة للديمقراطية؟. وهل أميركا على استعداد للإذعان لرأي الشعوب في رفضها للسلام مع الكيان الصهيوني؟.

الواقع أن مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما كل المشاريع السابقة، يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية سياسياً وثقافياً بشكل يجعل إسرائيل كياناً مندمجاً ومسيطراً. وهذا يعني أن تصبح تل أبيب، في مرحلة ما بعد التسوية، جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار السياسي والإقتصادي داخل

العواصم العربية. ولا بأس من أن تصبح السلطة الفلسطينية ذراعاً أمنياً لإسرائيل. فاتفاق "واي بلانتايشن" الذي تم التوقيع عليه في 23 تشرين الأول 1998، حقق عملياً حلفاً أمنياً فلسطينياً – إسرائيلياً وبرعاية CIA ضد كل عربي يعارض "عملية السلام". ففي مقالة نشرتها في Foreign Affairs عام 2008، أعلنت كوندليزا رايس أن حل "النزاع" الفلسطيني – الإسرائيلي يتم من خلال بناء مؤسسات فلسطينية لمحاربة الإرهاب والتطرف دون الحاجة لحل مشكلات القدس، الحدود، واللاجئين[63]. وعن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، أعلن الرئيس بوش الإبن: "إن السلام يتطلب قيادة فلسطينية... لا تكون سمعتها ملطخة بالإرهاب"[64] وهذا تحديداً ما أشارت إليه "خارطة الطريق" (2003) بإعلانها أن الحل الدائم "للنزاع" لا يتم إلا "عندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب"[65] كل هذا يعني أن السلام في الشرق الأوسط مشروط بالقضاء على حركة النضال الفلسطيني والتخلي نهائياً عن الحقوق الوطنية والقومية.

---

[63] Condalezza Rice, "Rethinking the National Interest", Foreign Affairs, (Vol:87,No:4, July-August 2008).

[64] مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 55، صيف 2003، ص. 158 -163.

[65] مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 52، خريف 2002، ص. 222.

لقد وفرت أحداث 11 أيلول 2001 فرصة ذهبية لواشنطن لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي، ووضع قضية ما يسمى "مكافحة الإرهاب الدولي" على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق الدولي، على إدانة جريمة نيويورك لتمرير إجراءات أخرى لا تعبأ بسيادات الدول وتسهل عملياً التدخل في شؤونها الداخلية. ولقد بدت هذه الإجراءات سهلة التطبيق مع إعلان الرئيس بوش الإبن الحاسم عن انقسام العالم إلى "من معنا ومن مع الإرهاب"، لتبدو واشنطن "كنيابة عامة دولية" تقف على رأس نظام عالمي ينبغي على الآخرين إما الإنخراط فيه أو البقاء على هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية.

ومع توجيه أصابع الإتهام الأميركية إلى تنظيم "القاعدة" بالوقوف وراء الهجمات الإرهابية، ومع إعلان أسامة بن لادن فيما بعد بأن "لا أمن لأميركا بلا أمن لفلسطين"، دخل الشرق الأوسط ومعه القضية الفلسطينية في قلب الإعصار الأميركي. فبدل عزل أحداث 11 ايلول عن جوهر العلاقات الأميركية مع العالمين العربي والإسلامي، إرتفعت أصوات تطالب بالثأر من العرب والمسلمين. وفي هذا السياق بدأت دوائر وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين نشر لوائح تتضمن أسماء حزب

الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي كمنظمات إرهابية المطلوب مواجهتها وتجميد أموالها.

من جهتها، استغلت تل أبيب أحادث 11 أيلول عبر تصويرها انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية (2002) على كونها ظاهرة إرهابية، بأن عرفات هو "بن لادن إسرائيل،" وبأن معركة إسرائيل ضد "الإرهاب الفلسطيني" هي معركة أميركية أيضاً. فبعد الضوء الأخضر الأميركي لأرييل شارون بالرد على الإنتفاضة بالشكل الذي يراه مناسباً، "حمّلت إدارة الرئيس بوش الرئيس عرفات "مسؤولية العنف"، وتفهمت احتجاز شارون له في رام الله، كما تفهمت "حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها". وبذلك يكون الرئيس الأميركي قد وضع الأسس، أو وفّر الغطاء السياسي، لمسرح العمليات العسكرية ضد كل من يقاوم الإحتلال الإسرائيلي. وهكذا تم تحويل خمسين عاماً من النضال الفلسطيني والعربي إلى مجرد نشاط إرهابي.

وعندما يصل الأمر بالرئيس بوش إلى وصف أرييل شارون بأنه "رجل سلام"، ندرك حينئذ كيف أن مقولات المحافظين الجدد قد فعلت فعلها في توحيد الرؤية الأميركية – الصهيونية تجاه فلسطين وعروبتها. لقد تولى الرئيس بوش الإدارة السياسية لحرب إسرائيل ضد لبنان (2006) وغزة

(2008)، لقناعته بأن كره العرب لإسرائيل يشكل بديلاً عن كرههم لأميركا، وليس العكس؛ وبأن ذلك الكره نابع بسبب ما نحن عليه أو ما نعتقده كأمريكيين وليس بسبب ما نفعله[66]. وما في ذلك من تزوير للحقائق وإظهار لوحدة الموقف الأميركي – الإسرائيلي ضد العرب والعروبة. فماذا ينتظر الأميركيون من الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني ومن الشعوب العربية كافة عندما تشارك واشنطن تل أبيب في تحقيق مشروع تصفية القضية الفلسطينية على وقع القنابل الأميركية الصنع؟ وماذا يتوقع الأميركيون عندما يؤيد رئيسهم بشكل لا يقبل الشك فكرة "يهودية الدولة" الصهيونية؟ ألا يدخل ذلك في صلب المشروع الأميركي لتفتيت المنطقة إلى دويلات طائفية واثنية لتبرير وجود إسرائيل وتثبيت سيطرتها على المنطقة؟ ألم يكن الإحتلال الأميركي للعراق والعمل على تقسيمه البداية العملية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي هو أصلاً مشروعاً صهيونياً بامتياز؟ وفي الختام، أليس صحيحاً القول أن واشنطن لا تمتلك سياسة أو استراتيجية ذاتية حيال الشرق الأوسط، بل ثمة سياسة أو إستراتيجية إسرائيلية تتبناها أميركا وتطبقها دون تردد أو تحفظ أو تساؤل؟

---

[66] غسان سلامة، أميركا والعالم، ص. 372، وص. 412.

خاتمة

لا يعتقدنّ أحد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو نهاية المطاف في مسلسل الصراع العربي مع الصهيونية. فنظرة أميركا لفلسطين قضية شرق أوسطية هي في جوهرها امتداد للمشروع الصهيوني الأساسي الهادف إلى إلغاء كل ما هو عربي: رابطة، وجامعة، وسوقاً، وأمناً. فاعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية جاء على خلفية تخلي المنظمة عن ميثاقها وأهدافها الوطنية. وإسرائيل لن تمانع في دخول جامعة الدول العربية شرط إلغاء اسمها وميثاقها ومقررات مؤتمرات القمة العربية. فالشرق أوسطية تمثّل تسويقاً جديداً لنهج إسرائيلي ثابت في العمل على تقسيم المنطقة بدءاً بالعراق، مروراً بالسودان، حتى آخر دولة عربية. ولسوف يأتي اليوم الذي سيواجه فيه كل قطر عربي قراراً من مجلس الأمن ومن محكمة دولية لتسهيل المقايضة بين النظام والأرض. وكل ذلك لحماية

إسرائيل. فإسرائيل، ومن وراء إسرائيل هم من جلب كل هذا الويل على أمتنا.

شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" كان سبيلاً للعديد من الأنظمة العربية الاستبدادية للبطش بشعوبها وزرع أوهام قدرتها على مواجهة العدو الصهيوني، الأمر الذي تكشف زيفه الوقائع، وأبرزها:

1 - إن الشعوب التي تفتقر للحرية صعب أن تقاتل.

2 – إن 20% من شعوب الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر المحدد دولياً بدولارين يومياً، و65% منهم يعيشون في حالة فقر معيب. هذا يعني بالمباشر أن المسكون بِهَمّ الهرولة وراء رغيف الخبز يستحيل جذبه إلى ساحات النضال القومي.

3 - إن إطلاق شعارات المواجهة مع العدو الصهيوني في ظل الخضوع الكامل للإملاءات الأميركية يكشف زيفها ووظيفتها المتمثلة بالحفاظ على العروش من مصر مروراً بتونس وليس انتهاءً بالبحرين.

وها نحن نشاهد بالعين المجردة لجوء معظم هؤلاء (أصحاب معزوفة المقاومة الممجوجة) إلى الكيان الصهيوني عبر رسائل واضحة باستعدادهم لتقديم الخدمات مقابل البقاء في

السلطة. وهم بهذا الوضوح يكشفون حقيقتهم التي طالما ستروها بشعارات المقاومة والعروبة.

وما مسارعة واشنطن لفك ارتباطها بالأنظمة الاستبدادية وتأييدها للانتفاضات الشعبية إلا خطوة في سياق مخططها بعدم قيام أنظمة عربية معادية لاسرائيل. ولعل مسارعة نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام للظهور على التلفزيون الاسرائيلي للتأكيد على استعداده التوقيع على سلام منفرد مع الكيان الصهيوني، هو الدليل الأوضح على نماذج رجالات الأنظمة التي تسعى الولايات المتحدة إلى قيامها. من جهتنا، إننا نرى أن المخاض السياسي والحراك الشعبي الذي سوف يلي تبديل الرؤوس لن يأتي بأنظمة قائمة على التحالف بين أجهزة الأمن ورجال الأعمال؛ أي أنه لن يأتي بأنظمة محكومة بأسوأ أنواع الفساد ـ ـ ـ الأمر الذي تخشاه إسرائيل.

أكثرية الأنظمة العربية حكمتها عائلات وقبائل ومجموعة لصوص وعملاء احتكرت الثروات واستخدمت الذراع الأمنية في ترهيب الناس، مع ما يعني ذلك من عدم الاهتمام بالأمن الاقتصادي والغذائي والصحي مما أفقد المواطن الشعور بالثقة تجاه كل طروحات هذه الأنظمة. وهذا المناخ ساهم بعد عقود من المعاناة في بلورة تيارات من الغضب الشعبي على الأنظمة

القائمة. ولقد اختزل محمد البوعزيزي كل هذه المشاعر عندما أحرق نفسه ضد الظلم والتسلط والفقر والذل والاستعباد، مطلقاً ثورات في طول العالم العربي وعرضه، أطاحت بأنظمة الحكم في تونس ومصر، وهددت عروش الحكام في البحرين واليمن، وفرضت حزمة من الإصلاحات في المغرب وسورية.

إن التحول نحو الديمقراطية أضحى مطلباً بديهياً. فالشعوب العربية توّاقة الى إقامة دولة القانون والمؤسسات، دولة القضاء المستقل، دولة تحترم حق المواطن في الحياة الكريمة، كحقه في التعليم والطبابة والعمل والضمان. لكن يجب التذكير أن الديمقراطية تشكل حلاً داخلياً لموضوع الصراع على السلطة بالوسائل السلمية، وهي عنصر إيجابي يؤسس لاستقرار المجتمع والدولة وتدفعهما إلى التطور والارتقاء.

لكن الديمقراطية ليست حلاً للقضايا القومية والوطنية، أي أنه لا يمكن الرهان عليها كوسيلة لحل الصراعات بين الدول والمجتمعات كما بشّر بذلك أدعياء العولمة. فالكيان العنصري الصهيوني بصوت أفراده ديمقراطياً على اغتصاب فلسطين، وعلى عمليات القتل والإبادة. ودول الغرب الاستعماري صوتت مجالسها التشريعية على استعمارنا وتقسيمنا وعلى دعم الاستيطان اليهودي لفلسطين. وبالأمس القريب، وبإجماع لم

تشهده أنظمة 99.99%، وقف أعضاء الكونغرس الأميركي يصفقون لنتنياهو ويعلنون تأييدهم لسياسته في الاحتلال والعدوان. هذا يعني، أن أي جهة عربية ترفع شعار الديمقراطية وترحب، في الوقت عينه، بالتدخل الأجنبي لإنقاذها من حكامها، وفرض تجزئة التجزئة، هي جهة مشبوهة ومتآمرة، سيما وأننا لا نلحظ أي حراك دولي حقيقي ضد العديد من الأنظمة الديكتاتورية الخاضعة للإملاءات الأمريصهيونية.

لقد نجحت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر في إنجاز مهماتها في إيقاف هرطقة التوريث السياسي، ولكنها اتخذت منحىً مأساوياً وصداماً دموياً في ليبيا حيث ساهم عناد القذافي وتشبثه بالسلطة في شرعنة التدخل العسكري الدولي بحجة "حماية الشعب الليبي". وهذه التجربة تدل بشكل فاضح أن الغرب مصمم على تكرار استراتيجيته في العراق بفرض تقسيم ليبيا إلى دولتين تطبيقاً لمشروع الشرق الأوسط الجديد (أي مشروع سايكس – بيكو جديدة)، ولكن هذه المرة بعنوان أميركي – صهيوني.

إن الحديث عن تقسيم المقسّم ليس مدفوعاً بترف فكري، إنما أصبح ملموساً تؤكده الوقائع في كل من العراق والسودان

وليبيا واليمن. وما يجري في سورية ليس بعيداً عن هذه الرؤية الأمريصهيونية، وهو سيطال لبنان، وسيطال المقاومة فيه تحديداً، والعلاقات الاستراتيجية السورية – الإيرانية. والهدف واضح، لا لبس فيه، وهو الحفاظ على تفوق إسرائيل الاستراتيجي وخدمة أمنها وتبرير وجودها كدولة يهودية محاطة بدويلات مذهبية متناحرة تسعى في تناحرها لطلب العون من الدولة الإقليمية القطب: اسرائيل. وهذا يجعلنا مطالبين كعرب، كل من موقعه بعدم الخلط بين شعارات الديمقراطية والحرية الحقة، وبين أن تكون هذه الشعارات مدخلاً لإخضاع المنطقة والسيطرة عليها وعلى مقدراتها وجعلها جزءاً من المشروع الأمريصهيوني. علينا العمل لمنع تطابق حسابات الحقل الأميركي مع بيادر عروبتنا.

إن جزءاً كبيراً من الهزيمة العربية أمام المشروع الصهيوني المتجدد فصولاً عبر المشاريع الأميركية يعود إلى جملة من المواقف الإرتجالية التي سبقت وأعقبت قيام إسرائيل. بمعنى أكثر دقة، إن هزيمة العرب في فلسطين تعود إلى عدم إدراكهم لمقولة أن الحياة صراع، وبأن الإنتصار في الصراع مع الصهيونية يتطلب خططاً وإرادة وأبحاثاً إستراتيجية. وإننا

نرى، خاصة بعد نكبتي العراق والسودان، أن الوقت قد حان كي يعاد إلى القضية اعتبارها المبدئي على أنها قضية صراع على الوجود.

ولقد أثبتت التجربة أنه من السهل صنع "السلام" مع إسرائيل إذا تم التفريط بالحقوق القومية. لكن هناك نوع من القادة الذين يعتبرون أن كل شبر من الأرض العربية هو جزء من الكرامة الوطنية. وهنا لا بد من التذكير أن الرئيس الراحل حافظ الأسد رفض في قمة جنيف التي جمعته مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون في 26 آذار 2000 عرضاً إسرائيلياً يتضمن تعديلاً ما على خط الرابع من حزيران، مما يعطي إسرائيل سيطرة كاملة على بحيرة طبريا وشاطئها كله. ورد الرئيس الأسد موضحاً أنه لا يطلب أكثر مما كانت تسيطر عليه سورية قبل حرب 1967، وأعاد إلى الذاكرة كيف أنه كان يسبح في البحيرة ويشوي السمك على ضفافها عندما كان فتى. وفهم الرئيس كلينتون أن الرئيس الأسد لن يتخلى عن موضوع السيادة على البحيرة، لذلك نقل رغبة إسرائيل في الإحتفاظ بالسيادة الكاملة على مياه نهر الأردن والروافد الأخرى التي تصب في البحيرة من الجولان. عندها ردّ الرئيس الأسد بشكل حاسم

ومقتضب جداً: "إذاً، لا سلام"[67] وهكذا يبدو أنه مع الرئيس الأسد ليس هناك هامش للمناورة والمساومة على الحقوق الوطنية.. فإما كل شيء أو لا شيء.

بارقة الأمل الوحيدة في مواجهة المشروع الأميركي – الإسرائيلي هي أن الشعب العربي في لبنان (2006) وفلسطين (2008) لم يترك مدنه وقراه ومخيماته ملتمساً طريق النجاة، بل استشهد واقفاً... وانتصر. صحيح أنه لا وجود لفلسطين إلا بهويتها العربية، لكن الأصح أيضاً أنه لا أمة ولا عروبة دون فلسطين. وحتى تخرج فلسطين من جديد إلى الشمس، نردد ما كتبه الأستاذ طلال سلمان في السفير العربي من أن "القوة فلسطين، المنعة فلسطين، الوحدة فلسطين، الحرية فلسطين... العروبة فلسطين، الوطنية فلسطين، الدين فلسطين، القضية فلسطين، والأمة فلسطين"[68].

التاريخ فلسطين، الحاضر فلسطين، المستقبل فلسطين

---

[67] باتريك سيل، "نعي المسار السوري، "الحياة، 9 أيار 2000، ص. 9.

[68] طلال سلمان، السفير العربي، ملحق فلسطين، عدد 1، 14 أيار 2010، ص. 1.

المراجع

كتب عربية

- السيد حسين، عدنان، التسوية الصعبة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
- السيد حسين، عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو، 2001.
- السيد حسين، عدنان، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2010.
- المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس، القاهرة: دار الشروق، 1999.
- بيريس، شيمون، الشرق الأوسط الجديد، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
- حبيب، كميل، السلم الاسرائيلي المسلح في أساسه وأهدافه، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2002.
- رعد، إنعام، الصهيونية للشرق أوسطية: من هرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للطباعة والنشر، 1997.

- سلامة، غسان، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، بيروت: دار النهار للنشر، 2006.
- عوض، محسن، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية، رقم 16، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- فندلي، بول، من يجرؤ على الكلام، ط 18، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2009.
- قدورة، جمال، القضية الفلسطينية ولجان التحقيق: 1937-1947، بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، 1993.
- مذكرات محمود رياض، 1948-1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1985.
- معهد الإنماء العربي، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، 1982.
- مقار، شفيق، المسيحية والتوراة، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1992.
- نتنياهو، بنيامين، مكان بين الأمم، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1996.
- نوفل، أحمد، دور اسرائيل في تفتيت العالم العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

دوريات وصحف عربية

- السفير العربي، ملحق فلسطين، عدد 1، 14 أيار 2010.
- الحياة، 9 أيار 2000.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 52، 2002، وعدد 55، 2003.

Books In English

- Baker, J, The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace: 1989-1992, (New York: G.P. Putnam's Sons, 1995).
- Eban, Abba, Voice of Israel, (New York: Horizon Press, 1969).
- Friedman, T, From Beirut to Jerusalem, (New York: Farah Straus Giroux, 1989).
- Laqueur, W and Rubin, B, (eds.), The Israel-Arab Reader, (New York: Penguin, 1984).
- Lewis, B, Executive Intelligent Project, Pentagon, Washington, June 2003.
- Lewis, B, The Future of the Middle East, (London: Phoenix, 1997).
- Lewis, B, The Middle East: A Brief History of the Last 2000 Years, (New York: Scribner, 1995).

- Reich, B, Securing the Covenant: United States – Israel Relations After the Cold War, (London: Praeger, 1995).
- Schiff, Z and Ya'ari, E, Israel's Lebanon War, (New York: Simon and Schuster, 1984).
- Schiff, Z, A History of the Israeli Army, (London: Sidgwick and Jackson, 1948).
- Schoenbau, D, The United States and the States of Israel, (Oxford: Oxford University Press, 1993).
- Seale, P, Asad: The Straggle For the Middle East, (New Heaven: Yale University Press, 1986).
- Spigel, S.L, The Other Arab-Israeli Conflict, (Chicago: The University of Chicago Press, 1985).

Periodicals

- Foreign Affairs, (Vol: 87, No:4, July – August 2008) .

المؤلف في سطور

العميد الدكتور كميل حبيب

الرتبة الجامعية:

- عميد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية.
- أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.
- أستاذ محاضر في المدرسة الحربية – الجيش اللبناني.
- أستاذ محاضر في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان – الجيش اللبناني.

نشاطات أكاديمية

- عضو في اتحاد الكتاب اللبنانيين.
- عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية.

- عضو استشاري في المجلة العربية للعلوم السياسية.
- عضو استشاري في مجلة الغدير.
- عضو استشاري في مجلة "السادسة" التي يصدرها المعهد المالي: معهد باسل فليحان الإقتصادي والمالي.

المؤلفات

كتب في العلاقات الدولية، الصراع العربي -الاسرائيلي، والمسألة اللبنانية.

- أبحاث ومقالات منشورة في دوريات وصحف عربية وأجنبية.
- إشراف على العديد من دراسات الدبلوم وأطروحات الدكتوراه.
- مشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والدولية.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
أميركا وفلسطين: تعدد المشاريع وأحادية الهدف	15
الولاية الحادية والخمسون في الإتحاد	23
الحرب الباردة!!...الساخنة في إطار فلسطين	41
الشرق الأوسط الأميركي... عنوان تصفية عروبة فلسطين	61
خاتمة	89
المراجع	97
المؤلف في سطور	101

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

2012/1/941

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://twitter.com/SourAlAzbakya

https://www.facebook.com/books4all.net

الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأميركية

يستعرض هذا الكتاب المحاولات الأميركية الحثيثة لتفريغ قضية الشعب العربي في فلسطين من بعديها الوطني والقومي؛ ويتم ذلك عبر إما تحويل الفلسطينيين إلى «هنود حمر» أو تصويرهم كمجموعة إرهابيين. ولا حاجة للتذكير أن تلك المحاولات الأميركية قد أنتجت تجذيراً عميقاً للتحالف الأميركي–الإسرائيلي على كل الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية لدرجة غدت معها إسرائيل «كحاملة طائرات أميركية» أو «الولاية الحادية والخمسين» في الاتحاد الفدرالي الأميركي.

منتدى سور الأزبكية
Book Hall.net

ISBN 978-614-417-036-0
9 786144 170380
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع